الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير –البيض–
معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التسيير

الشعبة: العلوم التسيير تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنـوان

التحليل المالي ودوره في تقييم أداءالمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة سونلغاز البيض

مقدمة من طرف الطالبين:

– رويسات نصر الدين

–بالرياح بغداد

إشراف الأستاذ:

د. سايب عبد الله

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :..../..../2020

أمام أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
			مشرف مقرر
			ممتحنا

السنة الجامعية 2020/2019

تشكرات

أول شيء نبدأ بشكر الله يقول تعالى " إذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم".فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وله الحمد والشكر على نعمه التي لا تعد وتحصى.

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل ومدّ إلينا يد العون من أجل إتمامه، وجمع المعلومات عنه ونخص بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الموقر الدكتور سايب عبد الله الذي أشعل شمعة في دروب عملنا وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا ولم يبخل علينا بتوجيهاته وملاحظاته القيمة حيث كان عونا لنا في إتمام هذه المذكرة ولا ننسى جميع الأساتذة الأفاضل لجميع الأطوار .

ونتقدم بجزيل الشكر إلى كل عمل المركز الجامعي نور البشير البيض

فجزاهم الله كل خير ولهم منا كل التقدير والاحترام

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع :

إلى من ذكر الرحمان أنها الجنة تحت قدميها، إلى من غمرتني بحبها وحنانها ولم تشكوا تعبا، إلى أميرة الأمهات "أمي الغالية" حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها.

إلى رفيق دربي طوال عمري، إلى "والدي الكريم" الذي علمني أن الحياة كفاح والعلم سلاح إلى أنيسي في مشواري الدراسي الذي لم يبخل عليا بشيء سائلة الله عز وجل أن يمن عليه بالشفاء ويمده بطول العمر.

إلى من كانوا سندي أخوتي لطالما كانت فرحتهم بفرحتي وسعادتهم براحتي ، إلى إخوتي وأخواتي .

إلى كل أفراد عائلة رويسات

إلى من وسعهم ذكري ولم ينساهم قلبي أحبابي وأحبتي .

إلى كل من قدم لي يد العون في أنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

نصر الدين

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع :

إلى من ذكر الرحمان أنها الجنة تحت قدميها، إلى من غمرتني بحبها وحنانها ولم تشكوا تعبا، إلى أميرة الأمهات "أمي الغالية" حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها.

إلى رفيق دربي طوال عمري، إلى "والدي الكريم" الذي علمني أن الحياة كفاح والعلم سلاح إلى أنيسي في مشواري الدراسي الذي لم يبخل عليا بشيء سائلة الله عز وجل أن يمن عليه بالشفاء ويمده بطول العمر.

إلى من كانوا سندي أخوتي لطالما كانت فرحتهم بفرحتي وسعادتهم براحتي ، إلى إخوتي وأخواتي .

إلى كل أفراد عائلة بالرياح

إلى من وسعهم ذكري ولم ينساهم قلبي أحبابي وأحبتي .

إلى كل من قدم لي يد العون في أنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

بغداد

الفهرس

مقدمة عامة	أ-ب-ت
الفصل الأول: مدخل الى التحليل المالي.....	05
مقدمة	06
الفصل.....	06
المبحث الأول:ماهية التحليل المالي	07
.....	07
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي	09
المطلب الثاني: التطور التاريخي للتحليل المالي.....	09
المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي.....	10
المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي.....	12
المطلب الأول: مجالات التحليل المالي	14
المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	14
المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي.....	14
المبحث الثالث: مقومات ومنهجية ومعايير التحليل المالي	15
المطلب الأول: مقومات التحليل المالي	17
المطلب الثاني: منهجية التحليل المالي	17
المطلب الثالث: معايير التحليل المالي واستخداماتها	25
المبحث الرابع: المصادر الاساسية التحليل المالي	37
المطلب الأول: الميزانية.....	48
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج	
المطلب الثالث:جدول تدفقات الخزينة	50
خاتمة الفصل	51
الفصل الثاني: استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء وترشيد القرارات الاقتصادية.....	51
مقدمة الفصل	52
.....	55
المبحث الأول: علاقة التحليل المالي بتقييم أداء المؤسسة واتخاذ القرارات	55
.....	58
المطلب الأول: علاقة التحليل المالي بتقييم الأداء	60
المطلب الثاني: علاقة التحليل المالي باتخاذ القرارات	60

المبحث الثاني: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية	62
المطلب الأول: تعريف النسب المالية	66
المطلب الثاني: اسس ومزايا التحليل المالي بواسطة النسب المالية	
المبحث الثالث: تحليل الميزانية وتحليل جدول حسابات النتائج.....	79
المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي	
المطلب الثاني: تحليل حسابات النتائج	81
المطلب الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية.....	82
خاتمة الفصل.....	82
الفصل الثالث: دراسة حالة على مستوى شركة الكهرباء والغاز–ولاية البيض–.....	82
مقدمة الفصل.	86
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة سونلغاز–البيض–	88
المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسة	88
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي،مهام وأهداف مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز– البيض–	93
المطلب الثالث: مهام وأهداف المؤسسة	95
المبحث الثاني: الميزانية المالية للمؤسسة.....	95
المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية.....	97
المطلب الثاني:. جدول حسابات لنتائج.....	100
المبحث الثالث: تحليل الميزانية المالية للمؤسسة.....	102
المطلب الأول: تحليل الميزانية المالية بواسطة التوازنات المالية.....	
المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب المالية.....	
خاتمة الفصل	
خاتمة عامة	
قائمة المراجع.....	

قائمة الأشكال		
الرقم	**العنوان**	**الصفحة**
01	الشكل رقم 01: حركة تدفقات الخزينة	**ص43**
02	الشكل رقم (2) حسابات النتائج (الدخل) حسب الطبيعة	**ص30_31**
03	الشكل رقم 03: حركة تدفقات الخزينة	**ص43**
04	الشكل رقم (04): وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرارات الاقتصادية	**ص55**
05	الشكل رقم(05): الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز-البيض-	**ص83**
06	الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية لمؤسسة سونلغاز-البيض	**ص87**
07	الشكل رقم (07):الميزانية المالية المختصرة لسنة n_1الأصول	**ص92**
08	الشكل رقم (08):الميزانية المالية المختصرة لسنة n_1ا الخصوم	**ص92**
09	الشكل رقم (09):الميزانية المالية المختصرة لسنة n الأصول	**ص93**
10	الشكل رقم (10):الميزانية المالية المختصرة لسنة n الخصوم	**ص94**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الجدول رقم (01): الميزانيةالماليةحسبSCF	ص19_23
02	الجدول رقم (02) : حسابات النتائج(الدخل) حسب الطبيعة	ص30ص31
03	الجدول (03) :تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)	ص45_46
04	الجدول(04) تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	ص 51_52
05	الجدول رقم (05)طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح)	ص67
06	الجدول رقم(06) : طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الجمع)	ص68
07	الجدول رقم(07): ملخص مؤشرات تطور نشاط المؤسسة	ص69
08	الجدول رقم(08) الانتقال من الفائض الإجمالي للاستغلال إلى فائض الخزينة للاستغلال	ص72
09	الجدول رقم (09) العلاقةبين عنصر النتيجة وعناصر الخزينة	ص74
10	الجدول رقم (10)نسب مقاييس السيولة	ص79
11	الجدول رقم (11)نسب تقييم جودة أرباح المؤسسة	ص80
12	الجدول رقم (12)نسب تقييم السياسة المالية للمؤسسة	ص81
13	الجدول رقم (13) إعداد الميزانية المالية	ص87_91
14	الجدول رقم (14) الميزانية المالية المختصرة لسنةn_1	ص90
15	الجدول رقم (15) الميزانية المالية المختصرة لسنةn	ص93

16	الجدول رقم (16)حساب النتائج لمؤسسةسونلغازالبيض	**ص94_95**

مقدمة عامة

بعد أن ظل التحليل المالي لفترة طويلة حكرا على المتخصصين في ميدان مالية المؤسسات، و لا يمارس إلا من وجهة نظر ما لكي رأس المال، امتد و بصفة تدريجية حتى لمس اهتمام شرائح واسعة من المستعملين.

و قد تبع هدا الاهتمام المتزايد بالتحليل المالي تطورا مضطردا و سريعا للعلوم المالية، هذا الاهتمام المعتبر بمالية المؤسسة ما هو في الواقع إلا تعبير عن الحاجة المتولدة من التعبير الأساسي الذي حدث في مفهوم و مكانة المؤسسة ضمن منظومة المجتمع .

فمهما كان مجال نشاط المؤسسة صناعي أم تجاري، خدماتي أم في قطاع البناء، فهي الآن تعتبر من الفاعلين في مستقبل الاقتصاد الوطني، و هي مجال واسع للمبادرة، و مكان ملائم للتجديد و التطوير.

هذا ما أدى بالتحليل المالي لأن يكون موضوع يمكن استعماله من طرف جل المتعاملين مع المؤسسة، الأجراء، المساهمين، البنوك، المؤمنين، و كدا الملاك المحتملين...

بحيث تعتبر دراسته في الوقت الحالي ضرورة ملحة للتخطيط المالي السليم، إذ يسمح لنا بالتعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.

و بهذا أثبت التحليل المالي فعاليته في المراحل المختلفة من العملية الإدارية في مجال التخطيط و الرقابة، إضافة إلى أهميته في ترشيد القرارات ذات الصبغة المالية.

و لقد انصب اهتمامنا في هذه المذكرة على إبراز مدى أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، و كدراسة ميدانية فقد وقع اختيارنا على إحدى المؤسسات ألا و هي مؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز البيض، حيث ارتأينا إلى تسليط بعض أدوات التحليل المالي على واقعها وذلك في حدود ما سمحت به المعطيات المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية، و هذا رغبة منا في الوصول إلى معالجة موضوعنا (دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة)، وتماشيا مع كل ما ذكر يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية لدراستنا هذه كالأتي:

ما مدى دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة ؟

وتحت هذا السؤال تندرج أسئلة فرعية كالأتي:

- هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية لتقييم حقيقي ل لوضعية المالية للمؤسسة؟

-ما هي الأدوات المستخدمة في عملية التحليل؟

فرضيات البحث:

_التحليل المالي هو أداة لمراقبة التسيير و اتخاذ القرار.

_مراقبة التسيير داخل المؤسسة تعتمد على التحليل المالي

_ اتخاذ القرارات الرشيدة من طرف المسيرين لا يكون إلا عن طريق معطيات التحليل المالي .

مبررات اختيار الموضوع :

- ✓ أفكار سابقة حول الموضوع بشكل عام من خلال التخصص الدراسي.
- ✓ محاولة التعمق أكثر وفهم التحليل المالي و علاقته بالوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ اهتمامنا و ميولنا الشخصي نحو مواضيع التحليل المالي.

أهمية وأهداف الدراسة :

-التعرف أكثر على مختلف أدوات و مؤشرات التحليل المالي و استخدامها، لإبراز مدى أهمية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة.

- تطبيق الدراسة النظرية على واقع مؤسسة الكهرباء الغاز البيض للتأكد من صحة الدراسة النظرية.

المنهج المستخدم :

هناك ثلاثة مناهج و هي :

- المنهج الوصفي كون الموضوع اقتصادي قمنا على أساسه بوصف الجانب النظري.
- المنهج التحليلي قمنا على أساسه بدراسة الجانب التطبيقي.

- المنهج الإستنتاجي من خلال الوصول إلى بعض الملاحظات و انطلاقا من النتائج المتحصل عليها.

صعوبات البحث:

_ أثناء معالجتنا لهذا الموضوع واجهتنا العديد من الصعوبات ،خاصة منها المتعلق بالجانب الميداني حيث لم تتح لنا فرصة إجراء لقاءات بسبب الإجراءات الإدارية من طرف المؤسسة بسبب تفشي وباء كورونا .

_ صعوبة الحصول على المعلومات و البيانات المالية حول المؤسسة محل الدراسة، خاصة المعلومات المتعلقة بنفس السنة محل الدراسة، إذ يعتبر هذا أمرا مستحيلا، نظرا لسرية تلك المعلومات وعدم التصريح بها لتستخدم في البحوث العلمية.

خطة وهيكل البحث:

لمعالجة الإشكالية و التساؤلات الفرعية، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين للجانب النظري وفصل للجانب التطبيقي.

- ✓ الفصل الأول: تعرفنا من خلاله إلى مفهوم و نشأة التحليل المالي، استعمالات التحليل المالي، مقوماته، منهجيته و مصادره الأساسية.
- ✓ الفصل الثاني:علاقة التحليل المالي بتقييم أداء المؤسسة و اتخاذ القرارات الاقتصادية، الميزانية المالية، تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب المالية، تحليل الميزانية المالية بواسطة التوازنات المالية.
- ✓ الفصل الثالث: نتطرق إلى دراسة حالة لمؤسسة "سونلغاز" بالبيض.

الفصل الأول

مدخل إلى التحليل المالي

مقدمة الفصل

إن المدير الناجح لا يستطيع الاستغناء عن التحليل المالي، فلا بد وأن يقوم بتفسير التحاليل المتوفرة لديه، ويعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي سواء في حالة استخدام الأموال وفي حالة الحصول عليها،كما تزايدت أهميته في عصرنا كنتيجة لتنامي دور أسواق رأس المال، و تنوع الأدوات المالية فيها.فالتحليل المالي هو تشخيص لحالة أو وظيفة مالية في المؤسسة خلال فترة مالية أو خلال عدة دورات هدفه إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية، وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة، و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

لذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية التحليل المالي ، وفي المبحث الثاني استعمالات التحليل المالي و في المبحث الثالث مقومات و منهجية التحليل المالي، وفي المبحث الأخير المصادر الاساسية للتحليل المالي.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

يهتم هذا المطلب بالتعريف بموضوع التحليل المالي من خلال عرض مجموعة من المفاهيم المتعلقة بتعريف التحليل المالي ، التطور التاريخي للتحليل المالي، أهداف التحليل المالي .

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي.

لقد تعددت تعار يف التحليل المالي، و من أهمها سنخص بالذكر ما يلي:(1)

تعريف الدكتور م.ناشد: التحليل المالي هو " عملية التشخيص للوضع المالي للمؤسسة بتاريخ معين من حيث التوازن و المر دودية."

تعريف عبد الغفار الحنفي : التحليل المالي هو " عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية والتاريخية، إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار."

تعريف J.PLOBARD: حيث يؤكد بأن التحليل المالي هو" الدراسة النموذجية، وباستعمال أدوات تقنية و معلومات محاسبية و مالية للمؤسسة، من أجل إعطاء تقدير حول المخاطر الماضية و الحالية والمستقبلية الناجمة عن الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها.

و يمكن وضع تعريف آخر وفقا" **لمحمد مطر**":

التحليل المالي هو: "عملية يتم من خلالها استكشاف و اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية و خواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية، و مصادر أخرى، و ذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات".(2)

(1) وليد ناجي الحيالي، "الاتجاهات المعا رة في التحليل المالي : منهج علمي و عملي متكامل"، عمان، 2004، ص21-22.

(2) محمد مطر، " التحليل المالي و الائتماني، الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 05

و من خلال هذه التعاريف يتضح لنا بأن التحليل المالي هو عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات و في تقييم أداء المؤسسات في الماضي و في الحاضر، و توقع ما ستكون عليه نتائج المؤسسة مستقبلا.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتحليل المالي.

أ- التطور التاريخي للتحليل المالي [1]:

يعتبر التحليل المالي تاريخيا وليد الظروف التي نشأت في نهاية القرن 18 ،حيث استعملت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها . ومع مطلع القرن 20 ، ظهرت هناك بعض الدراسات المبنية على العديد من المؤسسات ، و من النسب المختلفة ، تم تطور هذا النوع من الدراسات لتصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية و النواحي الجغرافية ، مما ساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة .و بهذا يمكننا القول إن تزايد المعاملات أدى إلى تحويل التحليل من ساكن إلى ديناميكي يدرس وضعية المؤسسة.

المطلب الثالث : أهداف التحليل المالي و موضوعه .

أ- **أهداف التحليل المالي** : يساعد التحليل المالي على تحقيق الغايات التالية : [1]

- ✓ التعرف على مواطن القوة في وضع الشركة لتعزيزها ، و على مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم بها ، و ذلك من خلال الاطلاع على القوائم المالية المنشورة بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة عن أسعار الأسهم و المؤشرات الاقتصادية العامة .
- ✓ معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها و قدرتها على الاقتراض.
- ✓ التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.

(1) نا□ر دادي عدون ، "تقنيات مراقبة التسيير" ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، طبعة 1990.

(1) عبد الحليم كراحة و من معه، «الإدارة و التحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص 143.

- ✓ تقييم السياسات المالية و التشغيلية المتبعة.
- ✓ الحكم على كفاءة الإدارة.
- ✓ تقييم جدول الاستثمار في المؤسسة.
- ✓ الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخا□ة بالرقابة و التقويم.

ب- موضوع التحليل المالي (1)

ينفرد المحلل المالي قبل قيامه بعملية التحليل المالي بمجموعة من الأهداف التي من خلالها يرمي الو□ول إلى النتائج الأدق مستقبلا، فيكون موضوع التحليل المالي يهدف بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة، مما يؤدي إلى معرفة قوتها و ضعفها، و من خلال هذا يتضح بأن موضوع التحليل يتأثر بالأهداف المرجوة تحقيقها[1].

(1) وليد ناجي الحبالى، مرجع سبق ذكره، ص 22 _23.

1 وليد ناجي الحبالى، مرجع سبق ذكره،

المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف و الحكم على مستوى أداء المؤسسات و اتخاذ القرارات من خلال استعماله في مجموعة مجالات تطرقنا لها في المطلب الاول لنتناول في المطلب الثاني للأطراف المستفيدة من التحليل المالي بغية تحقيق مختلف شروط التوازن المالي ومنه الو□ول لنتائج التحليل المالي في المطلب الثالث .

المطلب الأول: مجالات التحليل المالي.

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية:[1]

أ- **التحليل الائتماني**: يهدف هدا التحليل إلي التعرف على الأخطار المتوقع إن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض و تقييمها و بناء قراره بخصوص هده العلاقة استنادا إلى نتيجة التقييم.

ب- **تحليل الاندماج و الشراء**: الاندماج والشراء عبارة عن تكوين وحدة اقتصادية نتيجة انضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية المنفصلة لكل منهما. وهنا تتولى الإدارة المالية للشركة المشتركة عملية التقييم لتقدير القيمة الحالية للشركة المجمع شراؤه والأداء المستقبلي لها.

ت- **تحليل تقييم الأداء**: يشتمل تقييم الربحية و كفاءة الإدارة المالية و السيولة واتجاهات النمو.

ث- **التحليل من اجل التخطيط**: أ□بح من الضروري لكل شركة إن تقوم بعملية تخطيط منظم في مواجهة المستقبل و وضع تصور للأداء استنادا إلى الأداء الذي كان سائدا في مواجهة التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات.

ج- **– التحليل الاستثماري**: يركز هدا التحليل على:

1- العائد على الاستثمار .

2- هيكل رأس المال (رأس المال + المصادر طويل الأجل).

(1) هيثم محمد ألزغبي، "الإدارة والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2000.

3- مديونية الشركة على المدى الطويلة.

4- مديونية الشركة على المدى القصير (السيولة).

المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي .

المجالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه محل اهتمام الكثير رغم اختلاف أهدافهم من التحليل المالي. و أهم هذه الأطراف هي: المستثمرون، المساهمين، الدائنون، إدارة الشركة، وسطاء الأوراق المالية، العاملون، المصالح الحكومية و المحللون الماليون. (1)

المستثمرون المحتملون: ينصب اهتمام المستثمرين المحتملين بالحصول على المعلومات التالية قبل اتخاذهم للقرارات الاستثمارية (على سبيل المثال لا الحصر):

- ✓ أداء الشركة على المدى القصير والطويل وقدرتها على تحقيق الأرباح على الاستثمارات.
- ✓ الاتجاه الذي اتخذته ربحية الشركة على مدى فترة معقولة من الزمن.
- ✓ سياسة توزيع الأرباح.
- ✓ الوضع المالي للشركة حاليا و العوامل الممكن أن تؤثر فيه مستقبلا.
- ✓ الهيكل المالي للمؤسسة مع بيان الأثر السلبي و الايجابي المتوقع نتيجة التركيبة التي اتخذها هذا الهيكل.
- ✓ نتيجة مقارنة أداء الشركة بأداء الشركات المشابهة و أداء الصناعة التي تنتمي إليها.
- ✓ إمكانيات تطور الشركة و نموها وبيان اثر ذلك كله على الأرباح و قيمة الأسهم.

المالكون (المساهمون): يحتل التحليل المالي موقعا خا□ا من بين الأساليب المهمة التي تساعد المالكين في الرقابة على أعمال الشركة. لذا فان قدرة المالك على فهم مؤشرات التحليل المالي تعتمد على ثقافته المالية. ويفترض أن

(1) عبد الغفار حنفي، " أساسيات التحليل المالي و دراسة الجدوى"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

تعكس التقارير السنوية الموجهة للمالكين والمتضمنة الحسابات الختامية، العديد من النتائج للتحليل المالي على شكل نسب مالية دورية، و جداول و أشكال إحصائية، و مقارنات مع الماضي و مناقشة نتائجه.

- ✓ إن التحليل المالي يعكس قدرة إدارة الشركة على تنفيذ الخطط و التوازنات التي أقرت للمستقبل من الجهة المالكة كأداة مستهدفة، وهو ما يصطلح عليه برقابة التنفيذ .[1]
- ✓ إن المؤشرات توجه المالكين نحو اتخاذ الإجراءات اللازمة لصحيح الخلل في الأداء (رقابة الأداء).

الدائنون: يهتم الدائنون بالحصول على المعلومات التالية من اجل تقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها:

أ- سيولة الشركة لأنها المؤشر الأمثل على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير.

ب- ربحية الشركة وهيكلها المالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها و التوقعات الطويلة الأجل.

ت- قدرة الشركة على تحقيق الأرباح و التي تعتبر أحد الموارد الرئيسية للوفاء بالديون القصيرة والطويلة الأجل معا.

ث- السياسات التي اتبعتها الشركة في الماضي لمواجهة احتياجاتها المالية.

ج- مدى سلامة المركز المالي للشركة.

إدارة الشركة: تهتم إدارة المؤسسة بالحصول على المعلومات التالية للحكم على مدى كفاءتها في إدارة دقة الأمور خلال الفترة المعنية:

- ✓ ربحية الشركة وعوائد الاستثمار.
- ✓ الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة.
- ✓ نتيجة مقارنة أداء الشركة بأداء الشركات الأخرى المماثلة في الحجم و طبيعة النشاط بالإضافة إلى نتيجة المقارنة مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها الشركة.

1 وليد ناجي الحيالي ،التحليل المالي ،منشورات الاكادمية العربية2007ص26

- ✓ فاعلية الرقابة .
- ✓ كيفية توزيع الموارد على أوجه الاستخدام.
- ✓ كفاءة إدارة الموجودات.

وسطاء الأوراق المالية: يهدف وسطاء الأوراق المالية إلى معرفة الأتي:[1]

- ✓ التغيرات المحتملة على أسعار الأسهم نتيجة التطورات المالية في الشركة.
- ✓ تحديد أسهم الشركات الممكن اعتبارها فرص استثمار جيدة.

العاملون في الشركة: يهتم العاملون في المؤسسة بنتائج التحليل لسببين رئيسين هما:

- ✓ الحكم على كفاءة و فعالية الانجاز مما يؤثر في مستوى الإنتاجية و يعزز الشعور بالانتماء.
- ✓ التعرف إلى النتائج الفعلية مما يجعلهم في وضع أفضل لتقديم مطالب معقولة لأي إدارة للمؤسسة.

المصالح الحكومية: يعود الاهتمام هنا بالدرجة الأولى لأسباب رقابية و ضريبية في بعض الدول.

المحللون الماليون المحتملون: هناك مؤسسات متخصصة بالتحليل المالي تقوم بهذه العملية إما بمبادرة منها أو بناءا على تكليف من إحدى المؤسسات المهتمة بأمر شركة ما، وذلك مقابل إتعاب محددة تتقاضاها هذه المؤسسات.

المطلب الثالث : نتائج التحليل المالي.

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة و معالجتها باستعمال وسائل معينة هناك نتائج تختلف حسب وضعية المحلل المالي وهي: (1)

نتائج التحليل الخارجي: باختلاف المستعمل الخارجي أيضا تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو كل العنا□ر التالية:

- ✓ ملاحظات حول الأعمال التي تقوم ها المؤسسة في الميدان المالي.

1 عبد الغفار حنفي، " أساسيات التحليل المالي و دراسة الجدوى"، مرجع سابق سبق ذكره

2 رايس عائشة ، "التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، الجزائر، 2008-2009، ص 42.

- ✓ تقييم النتائج المالية و التي بواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- ✓ تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.
- ✓ اقتراح سياسة مالية لتغيير الوضعية المالية و الاستقلالية للمالية للمؤسسة.

نتائج التحليل الداخلي: يمكن للمحلل داخليا أن يحصل على النتائج التالية حسب الهدف من تحليله:

- ✓ إعطاء الحكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
- ✓ وضع المقومات المتحصل عليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة.
- ✓ إعطاء الحكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
- ✓ وضع المقومات المتو□ل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة.
- ✓ إعطاء أحكام على مدى تطبيق الموازنات المالية في المؤسسة وعلى المرد ودية فيها.
- ✓ اتخاذ القرارات حول الاستثمار أو التمويل أو التوزيع للأرباح أو تغير رأس المال.[1]

1 رايس عائشة ، "التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية"، مرجع سابق سبق ذكره

المبحث الثالث: مقومات و منهجية و معايير التحليل المالي.

من اجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق اهدافها واغراضها المنشودة لابد من توفر مجموعة من المقومات ومنهجية التحليل المالي و الاختيار الانسب لمعاييره، و هو ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: مقومات التحليل المالي .

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات، تهدف من خلالها تحقيق أغراض نظرية وعملية، ولعل أبرز هذه المقومات هي:[1]

1- للوصول إلى أهداف العملية التحليلية كنتائج يتم تحقيقها من سياق التحليل ، لابد للمحلل أن يبرز الحقائق التي يستند عليها قبل تفسيرها، هذا يعني أن التحليل يتضمن مادة أولية متمثلة بالبيانات ، يعتمد عليها المحلل ، و التي تعتبر حقائق مر بها المشروع في فترة زمنية معينة تتطلب تحويلها إلى مؤشرات مالية، من خلال إيجاد العلاقات القائمة بين هذه البيانات بالاعتماد على مجموعة من الطرق و الأساليب التي تقدم تطورا عن واقع حال المؤسسة ، و ما سيكون عليه في المستقبل.

2- لتحقيق غايات التحليل بدقة و مصداقية لا بد من توفر مدخلات دقيقة للعملية التحليلية. حيث أن نتائج العملية التحليلية تتوقف على دقة البيانات التي اعتمد عليها المحلل.

3- تمتع المحلل بالمعرفة و الدراية الكافية بظروف المؤسسة الداخلية و الخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المشروع ،بالإضافة إلى ذلك لابد أن يكون مؤهلا تأهيلا علميا وعمليا مناسبا،و يتميز بخصائص المقدرة الديناميكية، قادرا على استخدام الأساليب و الوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل المالي،و تفسير النتائج التي يتوصل بها لاستقراء المستقبل.

(1) وليد ناجي الحبالي،مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني : منهجية التحليل المالي .

يتم التحليل المالي وفق خطوات متتابعة تتمثل فيما يلي[2]

1- **مرحلة التصنيف:**

يقوم المحلل المالي في هذه المرحلة الابتدائية بتصنيف الأرقام التي تحتويها القائمة المالية لأكثر من فترة محاسبية،ثم يقوم بتجزئتها إلى جزأين و هما الأصول و الخصوم، ثم توضع في مجموعات محددة و متجانسة حتى يتمكن من معالجتها .

2- **مرحلة المقارنة:**

بغية اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف عناصر الأصول و الخصوم والمركز المالي، و تحري أساليب قيام هده العلاقات.

3- **مرحلة الاستنتاج:**

بعد التصنيف و المقارنة، يقوم الملل المالي بالبحث عن الأسباب، و الحكم على المركز المالي للمؤسسة و تقييم الاستنتاجات.

المطلب الثالث : معايير التحليل المالي و استخداماتها.

المعيار هو أداة يقاس عليها شيء معين بهدف إعطاء حكم معين عليه. و يستخدم التحليل المالي أربعة أنواع من المعايير و هي:[1] المعايير المطلقة، التاريخية، الصناعية والوضعية.

أ- **المعايير المطلقة (النمطية)** : و هي المجموعة التي تم التوصل إليها عن طريق دراسة عدة قوائم مالية لعدة فترات مالية و لعدد من الوحدات الاقتصادية ، و بالتالي أمكن التوصل إلى نتائج (أرقام) مطلقة يمكن من

(2) ناصر دادي عدون، "التحليل المالي"، الجزء الأول، دار البعث للطباعة و النشر، الجزائر، 1998

(1).رمضان زياد، " أساسيات التحليل المالي في المنشات الصناعية و التجارية"، دار النشر ، جامعة الأردن، 1984.

خلالها الحكم على الوحدة الاقتصادية المعنية بالتحليل و من أهم هذه المعايير : نسبة التداول و نسبة السيولة السريعة.

ب- **المعايير التاريخية**: و هي تعتمد على النتائج التي تحققها الوحدة الاقتصادية خلال فترة أو فترات زمنية ماضية، حيث يعتمد المحلل المالي على مقارنة النتائج التي يتم التو□ل إليها عن الفترة المالية المعينة بالنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة أو الفترات المالية السابقة، في سبيل تفسير النتائج. و إعطاء الحكم على النتائج المحققة عن أي علاقة رياضية يمكن أن تنشأ بين البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية.

ت- **المعايير القطاعية (الصناعية)**: و هي تلك المعايير التي تعتمد على عملية المقارنة على النتائج التي يتم التو□ل إليها للوحدة الاقتصادية، من النتائج التي حققتها وحدة اقتصادية أو وحدات اقتصادية أخرى تعمل ضمن نفس القطاع (□ناعيا كان أم تجاريا أم ماليا، أم زراعيا) لكي تكون النتائج عملية. حيث أنه من المفضل مقارنة النتائج التي يتم التو□ل إليها عن شركة تعمل في قطاع الغزل و النسيج مع شركة أخرى تعمل ضمن نفس القطاع، و ليس مع شركة أخرى تعمل ضمن قطاعات أخرى.

ث- **المعايير المستهدفة**: و هي تلك المعايير التي تضعها الوحدة الاقتصادية المعينة، وتخطط الو□ول إليها في ضوء إمكانياتها المادية و البشرية المتاحة، و يجب على الوحدة الاقتصادية أن يكون تخطيطها سليما و دقيقا، لكي تكون عملية المقارنة مع النتائج المتحققة سليمة و دقيقة أيضا، و من أمثلة المعايير المستهدفة التي يمكن أن تخطط لها الوحدة الاقتصادية أساليب الموازنات و التكاليف المعيارية. [1]

1 رمضان زياد، " أساسيات التحليل المالي في المنشات الصناعية و التجارية، مرجع سابق سبق ذكره

المبحث الرابع : المصادر الأساسية للتحليل المالي .

يستمد التحليل المالي معلوماته،انطلاقا من مصدرين هامين هما: الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج.

المطلب الأول : الميزانية.

طبقا للمادة 25 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، ال[1]متضمن النظام المحاسبي المالي، كل مؤسسة تدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي تتولى سنويا إعداد كشوف مالية تشتمل على .

- الميزانية؛
- حساب النتائج؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخا ة؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج.

يتم إعداد القوائم المالية تحت إشراف مدراء المؤسسات، ويجب أن يتم توضيح المقر الاجتماعي للشركة، طبيعة القوائم المالية (قوائم مجمعة، قوائم خا ة بالوحدات،...)، تاريخ إقفال القوائم المالية، العملة المستعملة في قياس القوائم المالية، حيث يتم عرض هذه القوائم بشكل يمكن مستخدمي هذه القوائم من مقارنتها بقوائم الدورات السابقة؛ بحيث يتم تقديم الميزانية، حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة بعمودين واحد لأر دة الدورة السابقة والثاني يخص معطيات الدورة الحالية.

1: مفهوم الميزانية حسب SCF: حسب المادة 33 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي فإنه: "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عنا ر الأ ول وعنا ر الخصوم، ويبرز عرض الأ ول والخصوم داخل الميزانية

1الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، الصادرة في 22 جمادى الأولى عام 1429 هـ، الموافق لـ 28 مايو 2008.

الفصل بين العناصر الجارية (المتداولة) والعناصر غير الجارية. حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة استحقاقيتها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة ".[1]

2: نموذج الميزانية المالية حسب SCF : يتحدد نموذج الميزانية المالية حسب SCF من خلال الشكل رقم (01)، حيث نلاحظ بأن هناك 3 أعمدة[2]:

- العمود الأول "ملاحظة": يسمح بأن يذكر أمام كل فصل الإحالة إلى الملاحظات التفسيرية التي قد يرد ذكرها عند الاقتضاء في الملحق،
- العمود الثاني "N": يخص مبالغ السنة الحالية،
- العمود الثالث "N-1": يخص مبالغ الدورة السابقة.

1الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، الصادرة في 22 جمادى الأولى عام 1429 هـ، الموافق لـ 28 مايو 2008.

الجدول رقم (01): الميزانية المالية حسب SCF[1]

الأصـــــول

السنة المالية المقفلة في.....

رقم الحساب	الأصول	ملاحظة	القيمة الاجمالية	الاهتلاكات تدني القيمة	القيمة المحاسبية N	الدورة السابقة N-1
	الاصول غيرالمتداولة					
20	**القيم الثابتة المعنوية**					
203	مصاريف التنمية القابلة للتثبيت					
204	برمجيات المعلومات وما شابهها					
205	الامتيازات والحقوق البراءات والرخص					
208	القيم الثابتة المعنوية الأخرى					
21	**القيم الثابتة المادية**					
211	الأراضي					
212	مباني					
218	القيم الثابتة المادية الأخرى					
22	**القيم الثابتة في شكل امتياز**					
23	**القيم الثابتة الجاري انجازها**					
232	القيم الثابتة العينية الجاري انجازها					
237	القيم الثابتة المعنوية الجاري انجازها					
	القيم الثابتة المالية					
207	فارق الاقتناء Good will					

	-						
26	**مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات**						
261	سندات الفروع المنتسبة						
265	الحسابات الدائنة الملحقة بشركات في حالة مساهمة						
27	**قيم ثابتة مالية أخرى**						
271	السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة						
272	السندات التي تمثل حق الدين الدائن (السندات والقسائم)						
273	السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة						
274	القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار-التمويل						
275	الودائع والكفالات المدفوعة						
133	**الضرائب المؤجلة على الأصول**						
	مجموع الأصول غير المتداولة						
	الأصول المتداولة						
03	**المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ**						
30	مخزونات بضائع						
31	المواد الأولية واللوازم						
32	تموينات أخرى						
33	سلع قيد الإنتاج						
34	خدمات قيد الانتاج						
35	مخزونات المنتجات						

04	**حسابات الغير**					
409	الموردون المدينون					
41x	الزبائن والحسابات الملحقة					
42x	المستخدمون والحسابات الملحقة					
43x	الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة					
44x	الدولة، الجماعات العمومية والهيئات الدولية والحسابات الملحقة					
45x	المجمع والشركاء					
46x	مختلف الدائنين ومختلف المدينين					
48x	الأعباء أو المنتجات المعاينة مسبقا والمؤونات					
05	**الأصول المالية المتداولة**					
50	القيم المنقولة للتوظيف					
51	البنوك والمؤسسات المالية، وما يماثلها					
52	الأدوات المالية المشتقة					
53	الصندوق					
	مجموع الأصول المتداولة					
	المجموع العام للأصول[1]					

1 الجريدة الرسمية،الصادرة في مارس 2009،العدد19ص35

الخـــــصوم

السنة المالية المقفلة في.....

رقـــــم الحساب	الخصـــــــــوم	ملاحظة	مبالغ السنة الجارية N	مبالغ السنة السـابقة N-1
	رؤوس الأموال الخاصة			
101	رأس المال الخاص			
105	فرق إعادة التقدير			
106	الاحتياطات			
109	رأس المال غير المطلوب			
11	الترحيل من جديد			
12	نتيجة السنة المالية			
	مجموع الأموال الخاصة			
	الخصوم غير المتداولة			
134	الضرائب المؤجلة على الخصوم			
15	المؤونات للأعباء – الخصوم غير الجارية			
16	الاقتراضات والديون المماثلة			
17	الديون المرتبطة بالمساهمات			
	ديون أخرى غير جارية (أكثر من سنة)			
	مجموع الخصوم غير المتداولة			
	الخصوم المتداولة			
16	الاقتراضات والديون المماثلة			
17	الديون المرتبطة بالمساهمات			
40x	الموردون والحسابات الملحقة			
419	الزبائن الدائنون			
4xx	ديون أخرى			
51x	ديون مالية أخرى			

مجموع الخصوم المتداولة			
المجموع العام للخصوم			

I –3 تحليل مكونات الميزانية المالية حسب SCF:[1]

1. الأصـــول" Actifs": حسب المادة 20، 21 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي "تتكون الأصول من الموارد التي يمكن مراقبتها والتي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية. مراقبة الأصول هي قدرة الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية توفرها هذه الأصول".

تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فإنها تشكل أصولا جارية.

1.1. الأصول غير الجارية أو غير المتداولة "Actifs non courants": تحتوي الأصول غير الجارية على ما يأتي:

- الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية؛
- الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الأثني عشر شهرا ابتداءا من تاريخ الاقفال.

1.1.1القيم الثابتة المعنوية " Immobilisations incorporelles": التثبيت المعنوي هو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل في إطار أنشطة الكيان العادية. والمقصود منه مثلا: المحلات التجارية المكتسبة، العلامات، برامج المعلوماتية أو رخص الاستغلال الأخرى، الاعفاءات، مصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري.

---

1 انظر :

- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة يوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430 هـ، الموافق لـ 25 مارس 2009.

فارق الاقتناء "« Good will » Ecart d'acquisition": يسجل الحساب 207 فارق الاقتناء ايجابيا كان أو سلبيا الناتج عن تجميع مؤسسات في إطار عملية اقتناء أو انصهار أو اندماج. ويمكن أن يكون هذا الحساب مدينا أو دائنا، ويجب أن يظهر في الميزانية ضمن **الأصل المالي غير الجاري** مهما يكن رصيده. وفارق الشراء هو أصل غير معرف وعليه يجب أن يميز عن القيم الثابتة المعنوية التي هي بالتعريف أصول معرفة.

1.1.1. **القيم الثابتة المادية** " Immobilisations corporelles ": التثبيت العيني هو أصل عيني يحوزه الكيان من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، الإيجار وللاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله أكثر من سنة مالية.

1.1.2. **القيم الثابتة في شكل امتياز** " Immobilisations en concession ": يعرف امتياز الخدمة العمومية بأنه عقد يسند بموجبه شخص عمومي (مانح الامتياز) الى شخص طبيعي أو شخص معنوي (صاحب الامتياز) تنفيذ خدمة عمومية على مسؤوليته لمدة محددة وطويلة على العموم مقابل حق اقتضاء أتاوي من مستعملي الخدمة العمومية.[1]

1.1.3. **القيم الثابتة الجاري انجازها** "Immobilisations encours": وهي القيم الثابتة التي ما تزال غير مكتملة في تاريخ انتهاء كل سنة مالية وكذلك التسبيقات والمدفوعات على الحساب التي يقدمها الكيان للغير من اجل اقتناء تثبيت ما.

1.1.4. **القيم الثابتة المالية** (غير المتداولة) "Immobilisation financières": يمكن حصرها في الفئات الأربعة التالية:

1 شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية مرجع سابق ذكره

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط الكيان، خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نفوذا على الشركة التي تصدر السندات، أو أن تمارس مراقبتها: المشاركة في الفروع، الكيانات المشاركة لها، أو المؤسسات المشاركة؛
- السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للكيان على المدى الطويل بقدر أو بأخر مردودية مرضية لكن دون التدخل في تسيير الكيانات التي تمت الحيازة على سنداتها؛
- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للكيان الاحتفاظ بها حتى حلول أجل إستحقاقها، أو ينوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليه ذلك؛
- القروض و الحسابات الدائنة التي أصدرها الكيان والتي لا ينوي أو لا يسعه القيام ببيعها في الأجل القصير: الحسابات الدائنة لدى الزبائن وغيرها من الحسابات الدائنة للاستغلال لأكثر من اثني عشر شهرا أو القروض التي تزيد على اثني عشر شهرا والمقدمة لأطراف أخرى.

-السندات المثبتة لنشاط الحافظة: يتمثل نشاط الحافظة بالنسبة لكيان ما في استثمار كل أصوله أو جزء منها في محفظة سندات لكي تستمد منها في أمد يطول أو يقصر مردودية مرضية، ويمارس هذا النشاط دونما تدخل في تسيير الكيانات المحتازة سنداتها.

1.1.5. الأصول الضريبية المؤجلة: الضريبة المؤجلة:[1]

عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع " ضريبة مؤجلة خصمية Impôts différés passif" خلال السنوات المالية المقبلة (حالة منتوج مدرج في الحسابات لكن خاضع للضريبة في السنوات المالية المقبلة)؛[2]

1 هيثم محمد الزعبي ، الادارة و التحليل المالي،الطبعة الاولى،عمان،دار الفكر،2000،ص159

BERNARD COLSSEk,Gestion financiére de l'entreprise, 3éme Edition ,P .U.F.1993 P 63

مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للتحصيل "ضريبة مؤجلة أ□لية Impôts différés actif " خلال سنوات مالية مستقبلية (حالة عبء مدرج في حسابات السنة المالية على أن تتم قابلية حسمه على الصعيد الجبائي/ اقتطاعه خلال السنوات المالية المقبلة).

° نظرا لطبيعة الضريبة على الأرباح والوقت الذي تحسب فيه، وهو نهاية الدورة المحاسبية فان الضريبة تدفع في شكل تسبيقات تقديرية خلال السنة انطلاقا من مبلغ الضريبة للدورات السابقة، وفي آخر الدورة المحاسبية وعند إعداد حساب النتائج والميزانية يحسب الفرق بين ما تم تسديده تقديريا وما تم تحقيقه فعليا من النتيجة، وهنا قد ينتج التزام ضريبي مؤجل " Impôts différés passif " في حالة النتيجة المحققة أكبر من المقدرة والفرق يجب أن يسدد، أما في الحالة العكسية فينتج ضريبة أ□ل مؤجلة " Impôts différés actif "، لا يمكن استرجاعها ولكنها تبقى تسبيقا للدورة المحاسبية المقبلة.

1.1.1. عقد الإيجار– تمويل " Contrat de Location –Financement": عقد الإيجار هو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة، عن حق استعمال أ□ل مقابل دفع واحد أو دفعات عديدة.

وإيجار التمويل هو عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي لمخاطر ومنافع ذات □لة بملكية أ□ل إلى المستأجر، مقترن بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها

°يعني **عقد الإيجار البسيط** كل عقد إيجار أخر غير عقد إيجار التمويل. وتصنيف عقد إيجار كعقد إيجار تمويل أو عقد إيجار بسيط أمر يتوقف على واقع المعاملة التجارية (الصفقة) بدلا من شكل العقد أو □يغته "يعتمد على جوهر العملية وليس على شكل العقد".

1.2. الأصول الجارية أو المتداولة " Actifs courants ": تحتوي الأصول الجارية على ما يأتي:

- الأصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وانجازها في شكل سيولة الخزينة؛
- الأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي يتوقع الكيان تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا؛
- السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود.

1.2.1. المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ "Stocks et encours ": تمثل المخزونات أصولا:

- يمتلكها الكيان وتكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال الجاري؛
- هي قيد الإنتاج بقصد مماثل؛
- هي مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات؛
- تكون المخزونات في إطار عملية تقديم خدمات هي كلفة الخدمات التي لم يقم الكيان بعد باحتساب المنتوجات المناسبة له.

°يتم تصنيف أصل في شكل مخزونات (أصول جارية) أو في شكل تثبيتات (أصول غير جارية) ليس على أساس نوع الأصل بل تبعا لوجهته أو استعماله في إطار نشاط الكيان.

1.2.2. حسابات الـغير "Comptes de tiers":

1.2.2.1. الزبائن والحسابات الملحقة "Clients et comptes rattachés": ترد ضمن هذا الحساب الديون المرتبطة ببيع السلع والخدمات الملحقة بدائرة استغلال الكيان: كالزبائن، الزبائن المشكوك فيهم، أوراق القبض، فواتير قيد التحرير، [1]باستثناء حـ/ 419 الزبائن الدائنون Clients créditeurs

BERNARD COLSSEk,Gestion financiére de l'entreprise, 3éme Edition ,P .U.F.1993 P 63

الذي يجب أن يرد مبلغه في خصوم الميزانية؛ والذي يمثل "التسبيقات أو الدفعات المدفوعة على الحساب التي يستلمها الكيان على الطلبيات المقرر تسليمها أو الأشغال الواجب تنفيذها أو الخدمات الواجب تقديمها".

1.2.2.2. المدينون الأخرون " Autres débiteurs ":

- حـ/409 "الموردون المدينون Fournisseurs débiteurs" -التسبيقات المدفوعة على الحساب المدفوعة بناءا على طلبيات القيم الثابتة- يجب أن ترد في الميزانية تحت القيم الثابتة المتداولة،
- أما الحسابات 42_x، 43_x، 44_x، 45_x، 46_x، 48_x، فإنها تصنف في الحسابات الدائنة إذا كانت ذات أرصدة مدينة. أما الحساب 47 "الحسابات الانتقالية أو الانتظارية" فحسب Scf هذا الحساب لا يظهر في الكشوف المالية.

1.2.3. الأصول المالية المتداولة "Actifs financières courants ": تضم الصنف الخامس من Scf " Comptes financiers" باستثناء حـ/519 المساهمات البنكية الجارية " Concours bancaires courants" وحـ/518 الفوائد المنتظرة " Intérêts courus".

2. الخصوم " Passif": تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية.

2.1 **رؤوس الأموال الخاصة** " Capitaux propres ": تمثل رؤوس الأموال الخاصة أو الرأسمال المالي فائض أصول الكيان عن خصومه الجارية وغير جارية.

2.2 النتيجة الصافية "**Résultat net** ": تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية ويكون مطابقا لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية

BERNARD COLSSEk,Gestion financiére de l'entreprise, 3éme Edition ,P .U.F.1993 P 63

ونهايتها، ما عدا العمليات التي تؤثر مباشرة على مبلغ رؤوس الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء أو المنتوجات. تمثل النتيجة الصافية ربحا عند وجود فائض في المنتوجات عن الأعباء، وتمثل خسارة في الحالة العكسية.

° حسب المادة 12 من Scf: "تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها وعن السنة التي تليها، ومن أجل تحديدها يتعين أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط".

الخصوم الجارية " Passifs courants ": تصنف الخصوم خصوما جارية عندما:

- يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية؛
- أو يجب تسديدها خلال الاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال.[1]

° تصنف باقي الخصوم كخصوم غير جارية.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج.

تعريف جدول حساب النتائج : حسب النظام المحاسبي المالي الجديد فإن حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة).

وكما هو الشأن بالنسبة لبقية الكشوف فإن حساب النتائج يضبط تحت مسؤولية مسيري الكيان، ويتم إعداده خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية، ويجب أن يكون متميزا عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن يقوم بنشرها ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة:

- تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للكشوف المالية.
- طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة).

1 ناصر دادي ، المرجع السابق،ص74_75

- تاريخ الإقفال.

العملة التي يقدم بها

شكل جدول حسابات النتائج

الجدول رقم (2) حسابات النتائج (الدخل) حسب الطبيعة

البيان	المبالغ
المبيعات والمنتوجات الملحقة الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال	
1-إنتاج السنة المالية	
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية وإالستهالكات اللأخرى	
2-إستهالكات السنة المالية	
القيمة المضافة للإلستغلال(2-1)	
أعباء المستخدمين الضر ائب و الرسوم والمدفوعات المماثلة	
4-إجمالي فائض الإستغلال	
المنتوجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسائرالقيمة إسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات	
5-النتيجة العملياتية	
المنتوجات المالية الأعباء المالية	
6-النتيجة المالية	
7-النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)	

الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	
مجموع منتوجات الأنشطة العادية	
مجموع أعباء الأنشطة العادية	
8-النتيجة الصافية للألنشطة العادية	
عنا□ر غير عادية – منتوجات- عنا□ر غير عادية – أعباء-	
9-النتيجة غير العادية	
10-□افي نتيجة السنة المالية	

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

ويتم تبيان أيضا بعض المعلومات الأخرى التي تسمح بتحديد هوية الكيان.

- عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه.
- الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة.
- اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الاقتضاء.
- معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

ويتم تقديم كشف حساب النتائج إجباريا بالعملة لوطنية، ويمكن القيام بجبر ا لمبالغ الوارد ذكرها في الكشف إلى ألف وحدة، كما يوفر الكشوف المعلومات التي تسمح إجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة (وهو الأمر الذي لم يكن موجودا في المخطط المحاسبي القديم) من ذلك حيث أن:[1]

- كل فصل من فصول حساب النتائج يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة.[2]

1 مبارك لسلوس التسيير المالي ،الجزائر،ديون المطبوعات الجامعية 2004ص24_25

- يشتمل الملحق على معلومات ذات صبغة مقارنة في شكل سردي وكمي رقمي(وهذا ما لم يكن متوفرا في المخطط المحاسبي لسنة 1975، وإذا حدث تغيير لطريقة التقييم أو التقديم أن أحد الفصول المرقمة ما لا يمكن مقارنته بفصل السنة المالية السابقة، فمن الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل عملية المقارنة وعدم توافر المقارنة (بفعل وجود مدة للسنة المالية مختلفة أو لأي سبب أخر) فإنه يجب توضيح إعادة ترتيب أو التعديلات على المعلومات الرقمية التي تجرى على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة في الملحق.

المعلومات التي يقدمها حساب النتائج:[1]

- يقوم هذا البيان بتحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية : الهامش الإجمالي، القيمة المضافة ، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتوجات المالية والأعباء ا لمالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والتسديدات ا لمماثلة.
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- لعناصر غير ا لعادية (منتجات وأعباء).
- النتيجة الصافية للفترة قبل ا لتوزيع.

[1] مبارك لسلوس،المرجع السابق ،ص27

- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

المعلومات المقدمة إما في جدول حساب النتائج أو في الملحق المكمل له:

- تحليل منتجات الأنشطة ا لعادية.[1]
- مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

ملاحظات: لقد أشار النظام المحاسبي المالي الجديد إلى:

- للكيانات أيضا إمكانية تقديم حساب للنتيجة حسب الوظيفة في الملحق فتستعمل إذن زيادة على مدونة حسابات الأعباء والمنتوجات حسب الطبيعة مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها واحتياجها.
- تقدم المنتوجات والأعباء الناتجة عن النشاط العادي والتي يكون حجمها وطبيعتها وتأثيرها بحيث من الضروري إبرازها لتوضيح نجاعة الكيان خلال الفترة، وتقدم تحت فصول خصوصية في حساب النتائج (مثل تكلفة إعادة الهيكلة، تناقص استثنائي للمخزونات، التكاليف الناجمة عن التخلي جزئيا عن النشاط).
- تتأتى النتيجة غير العادية من منتوجات وأعباء ناجمة عن حوادث أو معاملات واضحة التميز عن النشاط العادي للكيان وتمثل طابعا استثنائيا (مثل نزع الملكية والكارثة الطبيعية وغير المتوقعة)
- يضم حساب نتيجة البنوك والمؤسسات المالية المماثلة منتوجات وأعباء حسب النوع والطبيعة ويبين مبالغ أبرز أنماط المنتوجات والأعباء، وبصرف النظر عن التنظيمات الخاصة المتعلقة بهذا القطاع من النشاط فإن حساب النتائج أو الملحق بهذه الكيانات يمثل ما يأتي:
- منتوجات الفوائد وما شابهها.

محمد مطر ،التحليل المالي و الائتماني و الادوات و الاستخدامات العلمية ط1،عمان،دار وائل للنشر،2000ص16_17

- أعباء الفوائد وما شابهها.
- الحصص المستلمة.
- الأتعاب والعمولات المقبوضة.
- الأتعاب والعمولات المدفوعة.
- المنتوجات الصافية الناجمة عن التنازل عن سندات حسب كل فئة منها.
- الأعباء والمنتوجات المتعلقة بعمليات الصرف.
- منتوجات الاستغلال الأخرى.
- خسائر القروض والتسبيقات الممنوحة وغير القابلة للاسترداد.
- أعباء الإدارة العامة.
- الاستغلال الأخرى.

الدراسة التفصيلية لعناصر حساب النتائج (حسب الطبيعة):

أولا: إنتاج السنة المالية(PRODUCTION DE L.EXERCICE) ويدخل في حسابه أربع حسابات (حسابات الإنتاج) وهي:

1. حـ70: المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة (اختصر هذا الحساب حسابات: 70 مبيعات بضائع، 71 إنتاج مباع، 74 خدمات مقدمة، في المخطط المحاسبي الوطني القديم)، وهو حساب يتفرع إلى الحسابات الفرعية التالية:

حـ700: المبيعات من البضائع.

حـ701: المبيعات من المنتوجات التامة المصنعة.

حـ702: المبيعات من المنتوجات الوسيطة.[1]

حـ703: المبيعات من المنتوجات المتبقية.[2]

حـ704: مبيعات الأشغال.[3]

حـ705: مبيعات ا لدراسات.

حـ706: تقديم الخدمات ا لأخرى.

حـ708: منتوجات الأنشطة الملحقة.

حـ709: التخفيضات والتنزيلات والمحسومات الممنوحة.

2. حـ72: الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون، أي أن هذا الحساب يمكن أن يكون موجبا أو سالبا وذلك حسب التغير في المخزون بالزيادة أو النقصان (يقابله في المخطط المحاسبي الوطني القديم حـ 72)، ويندرج تحته الحسابين التاليين:

حـ723: تغير المخزونات الجارية.

حـ724: تغير المخزونات من المنتجات.

3. حـ73: الإنتاج المثبت، ويقابله في المخطط المحاسبي الوطني القديم حـ 73 إنتاج المؤسسة لحاجتها الخا□ة إلا أنه يتفرع إلى الحسابين التاليين:

حـ731: الإنتاج المثبت للأ□ول المعنوية.

حـ732: الإنتاج المثبت للأ□ول العينية.

[1] امين السيد لطفي ،اعداد وعرض القوائم المالية في ضوءمعايير المحاسبة،الدار الجامعية،مصر،2008،ص130_131

4. حـ74: إعانات الاستغلال، وهو حساب لم يكن موجودا في المخطط المحاسبي السابق (حيث كانت الإعانات تسجل ضمن حساب 790 إعانات مستلمة) ويتفرع حـ74 إلى الحسابين التاليين:

741- إعانات التوازن.

748- إعانات أخرى للاستغلال.

ومما سبق فإن:

إنتاج السنة المالية = المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة + الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال.

⟸ **إنتاج السنة المالية** = حـ70 + حـ71 + حـ73+ حـ74.

ثانيا: إستهلاك السنة المالية(CONSOMMATION DE L.EXERCICE):

ويدخل في حسابه 3 حسابات وهي:[1]

1. حـ60: المشتريات المستهلكة: حيث عوض هذا الحساب كل من حـ60 بضاعة مستهلكة وحـ61 مواد ولوازم مستهلكة في المخطط المحاسبي القديم وتتفرع منه الحسابات التالية:

حـ600: مشتريات البضائع المبيعة (يقابلها في المخطط القديم حـ60 بضاعة مستهلكة).

حـ601: المواد الأولية (في المخطط القديم كانت تدرج ضمن حـ61 مواد ولوازم مستهلكة).

حـ602: التموينات الأخرى.

حـ603: تغيرات المخزونات.

حـ604: مشتريات الدراسات والخدمات المؤداة.

حـ605: مشتريات المعدات والتجهيزات والأشغال.

1 الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975م والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة(الصادر في الجريدة الرسمية العدد 37 بتاريخ 09 ماي 1975م)

ح607 المشتريات غير المخزنة من المواد والتوريدات.

ح608 مصاريف ا لشراء ا لتابعة.

ح609: التخفيضات، والتنزيلات، والحسومات المتحصل عليها عن المشتريات.

ح61: الخدمات الخارجية، أي الخدمات المستلمة من الغير (يقابله في المخطط المحاسبي الوطني القديم ح 62)، ويندرج تحته الحسابات التالية:[1]

ح611: التقاول العام.

ح613: الإيجارات.

ح614: الأعباء الإيجارية وأعباء الملكية المشتركة.

ح615: الصيانة والتصليحات، والرعاية.

ح616 أقساط التأمينات.

ح617 الدراسات والأبحاث.

ح618 التوثيق والمستجدات.

ح619: التخفيضات، والتنزيلات، والحسومات المتحصل عليها عن خدمات خارجية.

ح62: الاستهلاكات الخارجية الأخرى، ويتفرع إلى الحسابات التالية:[2]

ح621: ا لعاملون الخارجيون عن المؤسسة.

ح622: أجور الوسطاء والأتعاب.

ح623: الإشهار والنشر والعلاقات ا لعامة.

1 الأمر رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007م والمتضمن النظام المحاسبي المالي(الصادر في الجريدة الرسمية العدد 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007م)

2 القرار المؤرخ في 26 جوان 2008م المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات (الصادر في الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009م).

ح624: نقل السلع والنقل الجماعي للمستخدمين.

ح625: التنقلات والمهمات والاستقبالات.

ح626: مصاريف البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

ح627 الخدمات المصرفية وما شابهها.

ح628 الاشتراكات والمستجدات.

ح629: التخفيضات، والتنزيلات، والحسومات المتحصل عليها عن الخدمات الخارجية الأخرى.

ومما سبق فإن:

استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + : الخدمات الخارجية + الاستهلاكات الخارجية الأخرى.

⟸ **استهلاك السنة المالية** = ح60 + ح61 + ح62.

ثالثا: القيمة المضافة للاستغلال(VALEUR AJOUTEE D.EXPLOITATION) وهي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية

⟸ **القيمة المضافة للاستغلال =** إنتاج السنة المالية – استهلاك السنة المالية

= ح70 + ح71 + ح73+ ح74 – (ح60 + ح61 + ح62)

رابعا: إجمالي فائض الاستغلال(EXCEDENT BRUT D.EXPLOITATION) وهو عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، أي:

إجمالي فائض الاستغلال = عن القيمة المضافة للاستغلال – ح 63 – ح64

والملاحظ هنا هو أن إجمالي فائض الاستغلال في النظام المحاسبي المالي الجديد يختلف عن نتيجة الاستغلال في المخطط المحاسبي الوطني القديم نظرا لكونه لم يطرح المصاريف المالية ولم يضف الإيرادات المالية ولم يطرح

مخصصات الاهتلاك والمؤونات، حيث أوجد النظام المحاسبي الجديد مستويين جديدين وهما: النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.

خامسا: النتيجة العملياتية(RESULTAT OPERATIONNEL) عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى ومطروحا منه الأعباء العملياتية الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة ومضافا إليه استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات، أي أن:

النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال + ح 75 – ح 65 – ح 68 + ح 78.

سادسا: النتيجة المالية: (RESULTAT FINANCIER) وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية:

النتيجة المالية = ح67 – ح 66.

سابعا: النتيجة العادية قبل الضرائب:(RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS) وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية، وتعتبر بمثابة نتيجة الاستغلال بالنسبة للنظام القديم إلا أنها تخضع مباشرة للضريبة.[1]

ثامنا:النتيجة الصافية للأنشطة العادية:(RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES) وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب – ح(695 و698) – ح(692 و693)

1 الجعارات خالد جمال ،معايير التقارير المالية الدولية،اثراءللنشر و التوزيع،الأردن ص120_121

تاسعا: النتيجة غير العادية:(RESULTAT EXTRAORDINAIRE) وهي عبارة عن الفرق بين حـ77 عنا ـر غير عادية (المنتجات) وحـ67 عنا ـر غير عادية (الأعباء) حيث يقابلها في المخطط المحاسبي القديم نتيجة خارج الاستغلال.

النتيجة غير العادية = حـ77 – حـ67.

عاشرا: صافي نتيجة السنة المالية:(RESULTAT NET DE L EXERCICE)

وهي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

صافي نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية ± النتيجة غير العادية.

والملاحظ أن هناك فرقا شاسعا بين جدول حسابات النتائج في المخطط المحاسبي القديم وحساب النتائج في النظام المالي المحاسبي الجديد ذكرنا بعضها سالفا ومن بين أوجه الاختلاف:

- يفرق حساب النتيجة بين نتيجة العمليات النتيجة المالية وهو الأمر الذي لم يكن موجودا في جدول حسابات النتائج.
- النتائج لا تمر على ـنف محاسبي خاص كما في مخطط محاسبي وطني أين كانت تخصص المجموعة 08 للنتائج.
- تحسب الضريبة في حساب النتائج على أساس النتيجة العادية ثم تضاف النتيجة العادية إلى الصافي، بينما في جدول حسابات النتائج كان يتم فرض الضريبة على مجموع نتيجتي الاستغلال وخارج الاستغلال.
- أوجد النظام المحاسبي المالي تصنيفا جديدا للأعباء بالإضافة إلى تصنيفها حسب طبيعتها وذلك حسب وظيفتها الشيء الذي لم يكن موجودا في المخطط المحاسبي القديم وهو ما سنتعرف عليه في النقطة الموالية.
- ومما جاء به النظام المحاسبي المالي بالنسبة لحساب النتائج إظهاره لمعطيات السنة السابقة لغرض المقارنة وهو ما لم يكن موجودا في المخطط المحاسبي الوطني القديم.

الدراسة التفصيلية لعناصر حساب النتائج (حسب الوظائف):

أولا: هامش الربح الإجمالي: وهو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال – كلفة المبيعات.

ثانيا: النتيجة العملياتية: وهي هامش الربح الإجمالي مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء الأخرى العملياتية.

النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات العملياتية الأخرى – التكاليف التجارية – الأعباء الإدارية – والأعباء الأخرى العملياتية.

ثالثا: النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة العملياتية – مصاريف المستخدمين ومخصصات الاهتلاكات + منتجات مالية – أعباء مالية.

رابعا: النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة – الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية – الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

خامسا: النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية – الأعباء الغير العادية + المنتوجات غير العادية.

المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة.

– ماهية جدول تدفقات الخزينة :

1 – مفهوم جدول تدفقات الخزينة :

جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها ،وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة.ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها.[1]ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشان استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة.

2 – مكونات جدول تدفقات الخزينة :

يقدم جدول تدفقات الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحالة أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية : [2]

- التدفقات التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار والتمويل).
- تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار أو التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار و تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل).
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض).[1]

ومنه أصبحت الخزينة وفق هذا الجدول تحسب بناءا على منظور ديناميكي بالاعتماد على حركة تدفقات الخزينة و منظور تفصيلي يعتمد على تفكيك الخزينة:[2]

1(يوسف قريشي و ألياس بن ساسي ،التسيير المالي :دروس و تطبيقات ،الأردن :دار وائل،2006 ،ص 204 .

2 قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ،يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 19 / 46 ،25 مارس 2009 ، ص26 .

Jean BARREAU et Jacqueline DELAHAYE , Gestion financière : manuel et applications ,Paris :Dunod ,2001 , p 226 .

Christian et Mireille ZAMBOTTO , Gestion financière , Paris :Dunod ,1999, p 65.

شكل رقم 01: حركة تدفقات الخزينة

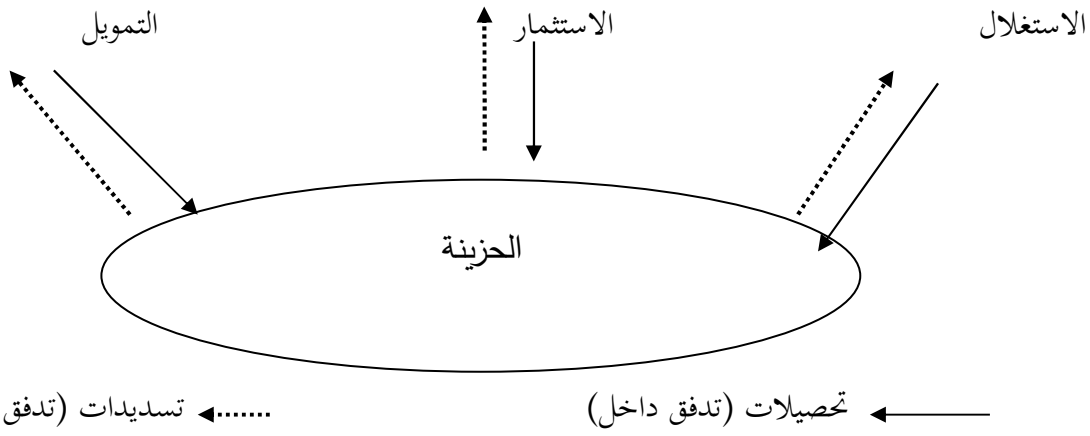

تتمثل الأسهم المتقطعة في تدفقات الخزينة الخارجة (التسديدات) مثل نفقات الاستغلال ،حيازة استثمار ،تسديد أقساط الديون ،توزيع أرباح الأسهم وغيرها .أما الأسهم المتواصلة فتتمثل في تدفقات الخزينة الداخلة مثل تحصيلات الاستغلال ،التنازل عن الاستثمارات ،الحصول على قروض (الاستدانة) ،الرفع في رأس المال ؛ وبالتالي فالخزينة هي مركز جميع التدفقات النقدية و تعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على درجة سيولة المؤسسة.

تغيرات الخزينة = التدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال + تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار + تدفقات الخزينة المرتبطة بالتمويل. (4)

ثانيا – عرض جدول تدفقات الخزينة :

هناك العديد من النماذج لجدول تدفقات الخزينة الصادرة عن هيئات مالية و جامعات و معاهد مختصة و فرق بحث و محللين ماليين و غيرها ،ولكل نموذج خصوصيته في التحليل تتناسب مع كل حالة، ولقد حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي و المالي الجديد طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينة :

- الطريقة المباشرة ؛
- الطريقة غير المباشرة .

وهذا التحديد مرتبط خاصة بالتدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال أو التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار و لا بالتمويل).

1 – جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة :

إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري ترتكز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول و خروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن ،الموردين ،الضرائب ...) قصد الحصول على تدفق للخزينة الصافي،ثم تقريب و مقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية.

و الجدول الأتي يوضح جدول تدفقات الخزينة حسب هذه الطريقة :[1]

جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن _ 1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
تحصيلات المقبوضة من الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصايف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية			

1 قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ،مرجع سبق ذكره ، ص 35.

تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إ□دار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتاتية من القروض تسديدات القروض أوالديون الاخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تاثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

يحتوي جدول تدفقات الخزينة بحسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات :

أ . تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أنشطة العمليات العادية التي ينشأ منها منتجات المؤسسة و غيرها من الأنشطة غير مرتبطة بالاستثمار و التمويل) و تحدد كما يلي :

التحصيلات المقبوضة من الزبائن.

- المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين.
- الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة.
- الضرائب عن النتائج المدفوعة .

+ /- تدفقات الخزينة المرتبطة بالعنا□ر غير العادية.[1]

ويتم حساب العنا□ر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الأتي :

✓ **التحصيلات المقبوضة من الزبائن** و تحسب كمايلي : حساب (70) المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة ،الخدمات المقدمة و المنتوجات الملحقة ماعدا حساب (709) [2]التخفيضات والتنزيلات و الحسومات الممنوحة + الرسم على القيمة المضافة على المبيعات - التغير في ر□يد حساب (41) الزبائن و الحسابات الملحقة(ر□يد أخر مدة – ر□يد أو المدة).

وهناك تحصيلات أخرى معنية بهذا العنصر و هي : حساب (74) إعانات الاستغلال + حساب (757) المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير + حساب (758) المنتوجات الاخرى للتسيير الجاري + التغير في حساب (487) المنتوجات المسجلة مسبقا .

✓ **المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين** و تحسب كمايلي : حساب (60) المشتريات المستهلكة ماعدا حساب(609) التخفيضات و التنزيلات المتحصل عليها من المشتريات + الرسم على القيمة المضافة على المشتريات + حساب(61) الخدمات الخارجية + حساب (62) الخدمات الخارجية الأخرى + الرسم على القيمة المضافة للخدمات الخارجية و الخارجية الأخرى – التغير في ر□يد حساب(401) المورد و المخزونات و الخدمات – التغير في ر□يد حساب(467) الحسابات الاخرى الدائنة أو المدينة + حساب (63) أعباء المستخدمين – التغير في حساب(42) المستخدمون و الحسابات الملحقة – التغير في حساب(43) الهيئات الاجتماعية و الحسابات الملحقة.

1 قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ،مرجع سبق ذكره ، ص 35.

2 قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ،مرجع سبق ذكره ، ص 26

وهناك مبالغ مدفوعة لمتعاملين آخرين وهي معنية بهذا العنصرو تحدد على النحو الأتي :حساب(64) الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة + حساب(65) الأعباء العملياتية الأخرى – التغير في رصيد حساب (445) الدولة ،الضرائب على رقم الأعمال – التغير في رصيد حساب (486) الأعباء المسجلة مسبقا.

- ✓ **فوائد و مصاريف مالية أخرى مدفوعة** تتمثل في حساب(66) الأعباء المالية.
- ✓ **الضرائب على النتائج المدفوعة** وتحسب كمايلي : حساب(695) الضرائب على الارباح المبنية على نتائج الانشطة العادية – التغير في رصيد حساب (444) الدولة و الضرائب على النتائج.
- ✓ **تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية** و تتحدد بالفرق بين حساب(77) منتجات العناصر غير العادية و حساب (67) أعباء العناصر غير العادية .

ب . تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار و تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل) و تحدد كما يلي :

– تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية.

+ التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية.

– تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية.

+ التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية.

+ الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال.

+ الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار على النحو الأتي :

✓**تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية** وتحسب حسب العلاقة الآتية :التغير في القيم الثابتة المادية و المعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.

✓**التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية** وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.

✓**تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية** وتحسب حسب العلاقة الآتية :التغير في القيم الثابتة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.

✓**التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية** وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.

✓**الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال** وتتمثل في حساب (76) المنتوجات المالية.

ج . تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم و بنية الأموال الخا□ة أو القروض)، و تحدد كما يلي :

التحصيلات في أعقاب إ□دار أسهم.

– الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.

+ التحصيلات المتأتية من القروض.

– تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.

ويتم حساب العنا□ر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل على النحو الأتي :

✓ **التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم** تتمثل في التغير في حساب (101) رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال +التغير في حساب (103) العلاوات المرتبطة برأس المال الشركة.

✓ **الحص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها** وتتمثل في حساب (12) نتيجة السنة المالية السابقة – الغير في حساب(106) الاحتياطات.

✓ **التحصيلات المتأتية من القروض** وتتمثل في التغير في حساب(16) الاقتراضات و الديون المماثلة + تسديدات القروض في السنة المالية.[1]

✓ **تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة** وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية (التحصيلات المتأتية من القروض) – التغير في حساب(16) الاقتراضات و الديون المماثلة.

أما تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات فتتمثل في تأثيرات تغير سعر الصرف على الأموال في الصندوق و الوداع و الالتزامات ذات الأجل القصير(التوظيفات ذات الأجل القصير و بالغة السيولة) سهلة التحول إلى سيولة.

2 – جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة :

إن الطريقة غير المباشرة في تقديم جدول تدفقات الخزينة المحدد من قبل المشرع الجزائري ترتكز على تصحيح و تسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان :[2]

_ أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...)؛

_ التفاوتات أو التسويات (الضرائب مؤجلة)؛

_ التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل(قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

إن هذا النموذج لجدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة تم متبني من قبل مجلس الخبراء المحاسبين الفرنسي ، و الهدف منه هو تمثيل إيرادات و نفقات المؤسسة لدورة معينة و ذلك بتقسيمها حسب الوظائف الرئيسية الثلاثة لنشاط الى كل من الاستغلال ،الاستثمار و التمويل بحيث نجد حسب هذا التقسيم مايلي : [3]

قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ،مرجع سبق ذكره ، ص 26

Gérard MELYON , Gestion financière , Paris : Bréal , 1999 , p 212 .

J. BARREAU et J . DELAHAYE ,Op.Cit ,p 22

_ تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال؛

_ تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستثمار؛

_ تدفقات الخزينة المتولدة عن التمويل.

و الجدول الأتي يوضح جدول تدفقات الخزينة حسب هذه الطريقة :[1]

جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن _ 1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
افي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات (تسويات) لـ:			
. الاهتلاكات و المؤونات			
. تغير الضرائب المؤجلة			
. تغير المخزونات			
. تغير الزبائن و حسابات الحقوق الأخرى			
. تغير الموردين و الديون الأخرى			
. نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع) (1)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			

1 قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ،مرجع سبق ذكره ، ص 36.

الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إ□دار قروض تسديد قروض			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية تاثير تغيرات سعر العملات الاجنبية (1)			
تغير الخزينة خلال الفترة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

إن الاختلاف بين الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة ناجم عن كيفية تقديم تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار و لا بالتمويل).فكما ذكرنا سابقا فالطريقة المباشرة فتقدم هذا النوع من التدفقات فشكل عنا□ر رئيسية لدخول و خروج السيولة الإجمالية للزبائن و الموردون و الضرائب و غيرها من العنا□ر المعنية بتدفقات الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال قصد إبراز التدفق المالي الصافي،بينما الطريقة غير المباشرة تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة كإهتلاكات التي لايرافقها تدفق نقدي حقيقي خارجي و الزبائن و الموردين التي بعد فترة معينة تتحول إلى تدفق نقدي داخلي أو خارجي أو العنا□ر التي ليس لها علقة بأنشطة الاستغلال كفائض أو عجز التنازل عن الاستثمارات.وتبقى باقي التدفقات الأخرى و المتمثلة في تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل تعرض كلا على حدى و بنفس الطريقة المباشرة و على هذا الأساس سنقوم بعرض كيفية حساب تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستغلال حسب الطريقة غير المباشرة فقط باعتبار النوعيين الآخرين تم عرضهم .

تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال وتتحدد كمايلي: [1]

□افي نتيجة السنة المالية

+ الاهتلاكات و المؤونات.

- تغير الضرائب المؤجلة.
- تغير المخزونات.
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى.
- تغير الموردين و الديون الأخرى.
- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.

ويتم حساب العنا□ر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الأتي :

- ✓ **الاهتلاكات و المؤونات** وتتمثل في حساب (68) المخصصات للاهتلاكات و المؤونات وخسائر القيمة .
- ✓ **تغير الضرائب المؤجلة** وتتمثل في التغير في حساب (442) الدولة،الضرائب و الرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى.
- ✓ **تغير المخزونات** ويتمثل في تغير حسابات المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ ناقص التغير في حساب (39) خسائر القيمة عن المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ.
- ✓ **تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى** ويتمثل في التغير في حساب (41) الزبائن والحسابات الملحقة و حساب (42) المستخدمين و الحسابات الملحقة و حساب (43) الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة بالقيم الإجمالية ناقص التغير في حساب (49) خسائر القيمة عن حسابات الغير.

Christian et Mireille ZAMBOTTO , Op.Cit ,p 67.

- ✓ تغير الموردين و الديون الاخرى ويتمثل في التغير في حساب (40) الموردون و الحسابات الملحقة.
- ✓ **نقـ أو زيادة قيمـة التنـازل الصـافية مـن الضـرائب** ويتمثـل في سـعر التنـازل ناقـص القيمـة المتبقيـة للاستثمارات المتنازل عنها ،فإذا كان فائض يطرح أما إذا كان عجز فيضاف للحصول على تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال.

أما فيما يخص التدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار و تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل فتحسب بنفس الطريقة المباشرة لإعداد جدول تدفقات الخزينة.[1]

Christian et Mireille ZAMBOTTO , Op.Cit ,p 67.

خاتــمة الفصــل الأول

شهدت فترة نهاية القرن 19 انهيار كثير من المؤسسات مما أدى للاهتمام بموضوع التحليل المالي وضرورة دراسة القوائم المالية للمؤسسات بشكل علمي بغرض التعرف على الأداء الحقيقي لهذه المؤسسات والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي.

ويعتبر التحليل المالي وظيفة أو نشاط مستمر وقائم بدوام واستمرار المؤسسة ويساهم في تفسير مجريات الأحداث التي تلم بأنشطة المؤسسة كي يتم بناءا عليها صياغة توصيات لمستخدمي المعلومات لاتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بتلك المؤسسة والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية ، فعمل المحلل أيا كان طرفا مستفيدا (مستثمرا ، مساهم ، دائم ، إدارة الشركة ، وسيط ...الخ) لا يقتصر عمله على الأداء الماضي أو الحالي للمؤسسة بل واستقراء الاتجاهات التي تشكلها الأنشطة المستقبلية للمؤسسة.

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من مجموعة مصادر أهمها : الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، جدول تدفقات الخزينة ، ويتوقف مدى اعتماده أيا منها حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي .

الفصل الثاني

استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء
وترشيد القرارات الاقتصادية

مقدمة الفصل

إن إعداد و تشخيص الصحة العامة للمؤسسة و معرفة المركز المالي لها و حسن أو أسوء إدارتها لا يتم إلا باستعمال أدوات التحليل المالي، و هي كثيرة و سنذكر منها في هذا الفصل التحليل بواسطة النسب المالية، وبواسطة التوازنات الأكثر دلالة و استعمالا، إلا أنه حتى يتسنى للمحلل المالي الاستفادة من هذه الأدوات، لا بد أولا من إعداد الميزانية المالية.

فالميزانية المالية تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للمحلل المالي، لبناء تقريره عن الحالة العامة المالية للمؤسسة بجميع حيثياتها و الحكم عليها، تقييم الأداء و اتخاذ القرارات الاقتصادية العامة. كما أنها تشكل مصدر معلوماتي هام بالنسبة لجميع المتعاملين الاقتصاديين مع المؤسسة كالبنوك.

سنحاول في هذا الفصل توضيح كيفية استعمال التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة و اتخاذ مختلف قراراتها الاقتصادية، و ذلك من خلال أربعة مباحث:

- ✓ المبحث الأول: عالجنا فيه علاقة التحليل المالي بتقييم الأداء و اتخاذ القرارات.
- ✓ المبحث الثاني: تطرقنا فيه إلىتحليل الميزانية بواسطة النسب المالية.
- ✓ المبحث الثالث: درسنا فيه كيفية تحليل الميزانية الماليةو تحليل جدول حسابات النتائج.

الفصل الثاني: استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء وترشيد القرارات الاقتصادية.

إن مصير ومستقبل المؤسسة يتوقف على كيفية اتخاذ القرارات، وفرض على متخذ القرارات أن لا يغامر بمستقبل المؤسسة، ويزود الإدارة المالية بالمعلومات الضرورية والدقيقة التي تساعد المدراء في اتخاذ القرار الأنسب وذلك بغرض تحقيق الأهداف المسطرة في ظل الإمكانيات والطاقات المتاحة ولهذا ارتأينا لتقسيم هذا الفصل إلىثلاث مباحث.

المبحث الأول: علاقة التحليل المالي بتقييم أداء المؤسسة واتخاذ القرارات.

ترتبط علاقة التحليل بتقييم اداء المؤسسة و اتخاذ القرارات انطلاقا من المعلومات المالية التي يتم ناعتها حيث تساهم في ترشيد القرارات المالية وذلك من خلال التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة،عن طريق تحليل هذه المعلومات .

المطلب الأول: علاقة التحليل المالي بتقييم الأداء.

1. مفهوم تقييم الأداء:[1]

أ- يعرف بأنه قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه و اقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوول إلى أداء جيد في المستقبل.

ب- كما يعرف بأنه جميع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة و كفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية، مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متتابعة أو فترة زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة.

ت- تعد عملية تقييم الأداء عملية جزئية من نطاق نشاط إداري واسع وأشمل وهو الرقابة، فهي أداة من أدوات الرقابة الشاملة.

1 عبد الوهاب جبين تقييم الأداء جامعة سانت كليمنتس العالمية2009 ص32

ومما سبق يمكن أن نعرف عملية تقييم الأداء على أنها: "مجموعة الدراسات التي تهدف إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة أنشطتها في مختلف جوانبها الإدارية[1] والإنتاجية والتسويقية...الخ، خلال فترة زمنية معينة، ومدى مهارتها في تطوير كفاءة الوحدة[2] الاقتصادية سنة بعد أخرى، إضافة إلى درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثيلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها."

2- تحليل تقييم الأداء:

يعتبر تقييم الأداء في المؤسسة من أهم استعمالات التحليل المالي، فيتم من خلال عملية إعادة تقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المؤسسة على السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات.

المطلب الثاني: علاقة التحليل المالي باتخاذ القرارات.

" القرار ما هو إلا هو اختيار بين بدائل مختلفة، فان عدم اتخاذ القرار اتجاه حالة ما يعتبر قرار في حد ذاته".

وعادة ما نجد في قسم الإدارة المالية، بأن القرارات تنقسم إلى أربعة أقسام رئيسية هي:

القرارات الاستثمارية، قرار التخطيط والرقابة المالية، قرار التمويل وقرار توزيع الأرباح.

1. القرارات الاستثمارية:

هذه القرارات بين هيكل استثمارات الشركة وكيفية توزيعها بين استثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل، أي الاستثمار في الأ□ول المتداولة أو الثابتة، حيث يكون لهذا الهيكل أثر كبير على سيولة وربحية المؤسسة الاقتصادية وتعتبر السيولة القدرة على تحويل الأ□ول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة، ومنها يظهر أثر القرار على المؤسسة.فإذا اختارت المؤسسة استثمارات قصيرة الأجل فإنها اختارت مقابل ذلك ربحية قليلة ومضمونة، بينما اختيار مؤسسة

1 MICHEL GERVAIS, Contrôle de gestion ,Paris :Edition Economica ,1997 ,p .104

2منير شاكر محمد،اسماعيل اسماعيل ،عبد نا□ر نور التحليل المالي مدخل □ناعة القرارات ،الطبعة الاولى عمان ،دار وائل للنشر،2005 ص 7

أخرى استثمارات طويلة الأجل هذا سيؤدي بها إلى ربحية عالية مقابل التضحية بالسيولة لمدة طويلة نسبيا. ومن خلال هذا نلاحظ أن الربحية والسيولة هدفان متعارضان، ومن واجبات المدير المالي الموازنة بين هذين الهدفين.

2. قرارات التمويل:

تعتبر قرارات التمويل من أهم القرارات التي يتوجب على إدارة المؤسسة اتخاذها لكي تضمن المؤسسة البقاء والاستمرارية، وبالتأكيد أن ترشيد قرارات التمويل يعتمد إلى حد كبير على طبيعة ونوعية المعلومات المتوفرة لدى المدير المالي في هذا الجانب، وعلى مدى كفاءته في استخدام هذه المعلومات.

كما يتوقف نجاح اتخاذ قرار التمويل على مدى توفير المعلومات المناسبة لهذا القرار، ثم على قدرة المدير المالي في استخدام هذه المعلومات. وعادة ما تلجأ المؤسسة في تمويل احتياجات المالية القصيرة الأجل أي رأس مالها العامل إلىالتسهيلات التجارية للموردين، التسهيلات المصرفية، نسب السيولة ومعدل الفائدة على القروض.

أما استثماراتها الطويلة الأجل فتقوم المؤسسة بتمويلها، إما عن طريق مصادر تموينية خارجية أو مصادر تمويل داخلية.

3- قرار التخطيط والرقابة المالية:

أ- قرار التخطيط: يرتكز قرار التخطيط على كيفية الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وكيفية استثماراتها وإنفاقها، بحيث يتم الحصول على أكبر فائدة من وراء هذا الاستثمار والإنفاق.[1]

تتبع أهمية التخطيط للسيولة من فوائد المؤسسة ومن كونه يساعد المدير على تجنيب مؤسسته خطر الوقع في العسر المالي أو الحقيقي. ويساعد التخطيط كذلك على الاستعدادات لدفع الالتزامات عند موعد استحقاقها، فلا يكون المدير المالي مضطر للتصرف بشكل عشوائي أو تحت ضغط الحاجة يركبه في مخاطر العسر المالي.

1 وليد ناجي الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي ، الطبعة الاولى ، الوراق للنشر و التوزيع، عمان الاردن،2004ص26

ب- قرار الرقابة المالية: الرقابة عملية ضرورية بمتابعة تنفيذ الخطط، ومن هنا لا يحقق التخطيط المالي أهدافه ما لم يكن قد اقترن بنظام رقابي فعال، ومن هنا أتت دواعي استعمال الرقابة المالية وأ□بحت من الوظائف الرئيسية للمدير.

ويقصد بالرقابة المالية تقييم القرارات التي أخذت بشأن التخطيط بعد تحديد المعايير التي يمكن استخدامها لمقارنة ما أنجز فعلا بما هو مخطط له، أي اكتشاف الانحراف وتصحيحه ومتابعة هذا التصحيح.

4- قرار توزيع الأرباح:

تشير قرارات التوزيع إلى كيفية توزيع □افي الربح بعد الضريبة بين حملة الأسهم والاستثمارات المتوقعة للمؤسسة. وسواء تم توزيع كل الأرباح أو جزء منها فيستفيد منها حملة الأسهم، ففي حالة حصول حملة الأسهم على الأرباح أو أعيد استثمارها فسوف يستفيدون منها بصورة غير مباشرة من خلال ارتفاع القيمة السوقية للأسهم مستقبلا.

ويمكن توضيح علاقة التحليل المالي لمختلف القرارات الاقتصادية في الشكل الموالي:[1]

1وليد ناجي الاتجاهات المعا□رة للتحليل المالي ، الطبعة الاولى ، الوراق للنشر و التوزيع، عمان الاردن مرجع سبق ذكره

شكل(04): وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

المصدر: ابراهيم شريفات،"ادارة وتحليل مالي"، دار الصفاء للنشر، عمان،2000، ص 17.[1]

1ابراهيم شريفات،"ادارة وتحليل مالي"، دار الصفاء للنشر، عمان،2000، ص 17

المبحث الثاني: تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب المالية.

يعتبر أسلوب النسب المالية مرادفا للتحليل الرأسي، اذ تتم مقارنة الأرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها، ويمكن لهذه المقارنة أن تتم بين بند معين كالمخزون السلعي، بالقيمة الإجمالية للبند الذي ينتمي اليه الحساب وهو بند الأصول المتداولة ليظهر نتيجة المقارنة على شكل نسبة مئوية. كما يمكن أن تتم المقارنة بين رقمين يرتبطان معا بعلاقة نسبية، وتكون حصيلة المقارنة نسبة مالية، كنسبة التداول التي تشتق من خلال مقارنة قيمة الأصول المتداولة في نهاية فترة مالية معينة، بقيمة المطلوبات المتداولة في نهاية الفترة المالية نفسها.

وبموجب العلاقة السببية القائمة بين حسابات أو بنود القوائم المالية، تم اشتقاق عدد كبير من النسب المالية التي يمكن للمحللين استخدامها كمؤشرات في تقييم أداء الشركات، وأوجه نشاطاتها المختلفة.

المطلب الأول: تعريف النسب المالية.

I- النسبة هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي، وهذه القيم تؤخذ من الميزانية أو من جدول تحليل الاستغلال أو منهما معا. وبجدرالإشارةإلى لأن هذه النسبة تلعب دورا هاما في تفسير نتائج السياسات المتبعة من طرف المؤسسة، كما أنها تختلف باختلاف نوع المؤسسة، وأهداف الشخص الذي يستعملها، حيث يسعى المسير المالي إلى أهداف تختلف عن أهداف المصرفي أو المساهم. وتصنف هذه النسب إلى مجموعات أهمها: نسب التوازن ونسب المديونية.[1]

أولا: نسب التوازن.

تتوزع أساسا إلى نسب تتعلق بمديونية واستغلالية المؤسسة والاستعمال الجيد لأموالها وكذلك دوران بعض عناصر الميزانية ولكل منها قيمة نموذجية تقارن النسب الحقيقية معها وتتوزع هذه النسب إلى:

1: عبد الناصر ابراهيم،نور،و اخرون: اصول المحاسبة المالية،دار الميسرة للنشروالتوزيع،عمان،الاردن ، 1999،ص22

- نسب التوازن الهيكلي:نسبة التمويل الدائم انطلاقا من مبدأ التوازن بين الموارد الدائمة والأ□ول الثابتة ويجب أن يكون من الداخل لتجعل المؤسسة تسير بأمان على الأقل تحقيق التساوي بين الموارد الدائنة والأ□ول الثابتة وكلما كانت النسبة أكثر فهي أحسن لأنها تعبر عن مدى تغطيةالأموال الدائمة للأ□ول الثابتة.

نسبة رأس المال العامل = رأس المال العامل الصافي

الأ□ول المتداولة[1]

- نسب التمويل الخاص: تعطينا مدى تغطية المؤسسة لأ□ولها الثابتة بواسطة أموالها المملوكة وتحسب:

نسبة التمويل الذاتي = رأس المال العامل الخاص(الأموال الخا□ة)

الأ□ول الثابتة

اذا كانت مساوية للواحد تدل على أن رأس المال العامل الخاص = 0.

ومعناه أن الأ□ول الثابتة مغطاة بالأموال الخا□ة.

ثانيا:نسبة المديونية.

- نسبة الاستغلالية المالية:الاستغلالية المالية تتعلق بالمديونية وفي هذه النسب يجب مقارنة الأموال الخا□ة بالأموال الأجنبية وتحسب بالعلاقة

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخا□ة ، أو رأس المال الخاص

مجموع الديون مجموع الديون

مع العلم يجب أن لا تفوق الديون الأموال الخا□ة.هذه النسب يجب أن تكون محصورة بين"1" و"2" هذا فيما يخص النسبة الأولى.

اذا كانت = 2 معناه تساوي الطرفين ويجعل المؤسسة في حالة تشبع بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض بنكية اضافية.

1حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع175 ص 2004

أما النسبة الثانية يجب أن لا تنخفض على "0.5" ولكي تكون المؤسسة في حالة حسنة يجب أن توفر هامشا دائما للمديونية برفع هذه النسب.

- نسبة قابلية التسديد: أي المقرض يهمه معيار أمواله الذي يهدف للحصول عليها بالإضافة الى الفوائد،فانه يقوم بمقارنة حجم الديون للمؤسسة مع أصولها ليستطيع قياس مدى ضمان أمواله.

نسبة قابلية التسديد = مجموع الديون = 0.5

مجموع الأصول

كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير، يستحسن أن تكون = 0.5 أو أقل من 1.

- نسبة السيولة: تقسم المؤسسة سيولتها لمواجهة التزاماتها على المدى القصير والمتوسط من أجل تحسين أصولها في الخزينة:

1- نسبة سيولة الأصول: وهي مدى سيولة الأصول

نسبة سيولة الأصول = الأصول المتداولة أكبر من 0.5

مجموع الأصول

كلما كانت أكبر من 0.5 معناه أن الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة وهذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة اذا كانت حركة الأصول المتداولة سريعة وتحقق أرباحا.

2- نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة أكبر من الواحد[1]

الديون قصيرة الأجل

1 مداني بن بلغيث،انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة ،الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية،بجامعة سعد دحلب ،البليدة13_14ديسمبر 2011

إذا كانت مساوية للواحد فهذا يدل على انعدام fr، أما إذا كانت أقل من الواحد تدل على سلبية fr، أي أن المؤسسة مولت استثماراتها بديون قصيرة الأجل، وإذا كانت أكبر من 1 تدل على وجود fr موجب وبالتالي المؤسسة في حالة جيدة.

3- نسبة السيولة المختصرة: وهي تحسب للتحقق من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق وتساوي

القيم الجاهزة + القيم الغير الجاهزة (0.3،0.5)

ديون قصيرة الأجل

ولا يجب أن تكون هذه النسبة كبيرة وقد حدد حدها الأدنى ب0.3 وحدها الأقصى0.5، وهو حد الضمان أي تكون القيم الجاهزة والغير الجاهزة تساوي نصف الديون القصيرة الأجل.

4- نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة (0.2،0.3)

ديون قصيرة الأجل

5- نسبة المردودية: تحسب مردودية المؤسسة من وراء استعمال موجوداتها وأموالها، وهناك عدد كبير من النسب[1]

- نسبة المردودية الإجمالية لرأس المال الدائم = رقم الأعمال الصافي *100

مجموع الأموال الدائمة

- نسبة المردودية الإجمالية للأموال الخا□ة = رقم الأعمال الصافي *100

الأموال الخا□ة

- نسبة المردودية المختصرة لرأس المال الخاص = النتيجة الصافية *100

المبيعات

- نسبة المردودية التجارية = النتيجة الصافية *100

المبيعات

1 علي عباس،الادارة المالية في منظمات الاعمال،طبعة الاولى،عمان،مكتبة الرائد العلمية،2002،ص 051

- نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية *100

الأموال الخا□ة

- نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية *100

مجموع الأ□ول

6- نسبة التسيير(نسبة التوازن):

نسبة دوران البضاعة = البضاعة المستهلكة

مخزون وسطي

- نسبة دوران المواد واللوازم = مواد أولية مستهلكة

مخزون وسطي

- نسبة دوران العملاء = العملاء + أوراق القبض

المبيعات

- نسبة دوران الموردين = الموردين + أوراق الدفع

المشتريات

- معدل دوران المبيعات = المبيعات[1]

مجموع الأ□ول

1 علي عباس،الادارة المالية في منظمات الاعمال،طبعة الاولى،عمان،مكتبة الرائد العلمية،مرجع سابق ذكره

المطلب الثاني:أسس ومزايا التحليل المالي بواسطة النسب المالية:

1-أسس التحليل المالي بواسطة النسب المالية:

هناك مجموعة من الأسس الواجب الارتكاز عليها عند استخراج النسب المالية، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:[1]

أ- تركيب النسبة بطريقة تعكس علاقات اقتصادية معينة، كنسبة الدخل إلى الاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، أو الدخل إلى الحقوق لأ□حاب المؤسسة.

ب- إعداد النسبة باستخدام قيم مناسبة ومعدة على أسس مشتركة، كاستخدام كلفة المبيعات لمعدل دوران المخزون كبسط للنسبة واستخدام متوسط تكلفة المخزون كمقام للنسبة حيث استخدمت الكلفة كأساس مشترك في تقييم كل من البسط والمقام.

ت- يجب أن تعد النسبة لتعكس العلاقات الوظيفية بين كل من البسط والمقام، فمثلا نسبة الربح لصافي المبيعات تعكس العلاقة المباشرة بين الربح والمبيعات.

ث- و□غ نسب معيارية للنسب المحسوبة.

ج- التعرف على الهدف الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه من عملية التحليل.

2- **مزايا التحليل المالي بواسطة النسب المالية:** تتمثل أهم مزايا التحليل المالي فيما يلي:[2]

1. مقارنة الأرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها.
2. استخدامها كمؤشرات في تقييم أداء المؤسسات.
3. المقارنة بين رقمين يرتبطان معا بعلاقة سببية.
4. تفسير وتقييم القوائم المالية لأغراض الاستثمار والاقتراض.

د.اليمين سعادة،"استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"،مذكرة تخرج ماجستير،2008-2009.1

5. تعرض نتائجها بطريقة قابلة للتفسير والمقارنة والفهم.

6. القدرة التنبؤية للنسب، حيث يمكن استخدام قيمة النسبة كمؤشر مسبق على احتمال مرور المؤسسة بأحداث معينة مستقبلا بصورة تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية.[1]

ليمين سعادة، مرجع سبق ذكره1

المبحث الثالث: تحليل الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج.

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، بالاعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي وجدول حسابات النتائج و الخزينة .

1- المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي

الفرع الأول: رأس المال العامل.

2- **مفهوم رأس المال العامل**: هو الفائض من الأموال الدائمة بعد تغطية الاستثمارات، أي ما يتبقى من الموارد الدائمة بعد تمويل الأصول الثابتة.

3- **أنواع رأس المال العامل**: يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى عدة أنواع وهي: رأس المال العامل الصافي، رأس المال العامل الخاص، رأس المال العامل الأجنبي ورأس المال العامل الإجمالي.

أ- رأس المال العامل الصافي: ويمكن تعريفه بأنه الموارد الدائمة داخل المؤسسةوالمتخصصة لتمويل الأصول الثابتة، ويمكن حسابه بالعلاقتين التاليتين وهما:

- رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة
- رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

ب- رأس المال العامل الخاص: هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل الموجودات المتداولة بعد تمويله للموجودات الثابتة، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

- رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

أ- رأس المال العامل الأجنبي: هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل الموجودات المتداولة، أي :[1]

ولد رويس نذيرة،الاصول المتداولة و مدى تاثيرها في التحليل المالي ،مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية،تخصص محاسبةو تدقيق ،بجامعة سعد دحلب،البليدة2011ص 1211

- رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الديون

ب- رأس المال العامل الإجمالي:ويعرف بأنه مجموع الموجودات المتداولة، ويتم حسابه بالعلاقة التالية:[1]

- رأس المال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + قيم جاهزة + قيم محققة[2]

4- التغيرات في رأس المال العامل: يتغير رأس المال العامل، نتيجة التغيرات التي تحدث على مستوى الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

أ- التغيرات على مستوى الأموال الدائمة: إن هذه التغيرات تؤثر في زيادة رأس المال العامل إما زيادة رأس المال، زيادة في القروض المتوسطة وطويلة الأجل، أو الزيادة في قدرة التمويل الذاتي.

ب- التغيرات على مستوى الأصول الثابتة: اقتناء استثمارات جديدة، شراء سندات مساهمة، خفض رأس مال الاستغلال، تسديد قروض طويلة الأجل.ويمكن أن نجد ثلاثة حالات لرأس المال العامل وهي: رأس المال العامل يساوي الصفر، رأس المال العامل أكبر من الصفر، رأس المال العامل أصغر من الصفر.

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل.

1- **مفهوم احتياجات رأس المال العامل:** من الناحية المالية درجة السيولة يجب أن تتوافق مع درجة الاستحقاق للخصوم، إلا أنه في الواقع يوجد ضمن بعض عناصر الأصول لا يتم تحصيلها في وقتها مما ينتج عنها وجود سيولة ضعيفة، وذلك لمواجهة استحقاقي الديون قصيرة الأجل.

إن الحاجة لرأس المال العامل عندما يكون التمويل للأصول المتداولة ليس مغطى بواسطة موارد من نفس الطبيعة، ومنه يمكن حساب الحاجة لرأس المال العامل بالعلاقة التالية:

- الحاجة لرأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم محققة) – ديون قصيرة الأجل ماعدا تسبيقات بنكية (سلفات بنكية).

تودرت اكلي ،التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي 2007،مذكرة ماجيستير،تخصص مالية ونقود جامعة الجزائر،2008ص 881

حمزة محمود الزبيدي،التحليل المالي"تقييم الاداء و التنبؤ بالفشل"،المرجع السابق،ص،2352

2- تغيرات احتياجات رأس المال العامل:

قد تكون الجاجة الى رأس المال العامل اما موجبة أو سالبة:

1- إذا كانت الحاجة لرأس المال العامل سالبة، فانه يكون لدى المؤسسة فائض في الخزينة، **أي** أنها تقوم بالتحصيل قبل الدفع للمورد.

2- أما إذا كانت الحاجة لرأس المال العامل موجبة، فيجب على المؤسسة أن تتوقع أوتبحث عن مصادر للتمويل.

الفرع الثالث: الخزينة.[1]

I. تعريف الخزينة: يمكن تعريف الخزينة بأنها مجموعة من الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، وهي تشمل □افي القيم الجاهزة أي ما تستطيع المؤسسة أن تتصرف فيه من أموال سائلة، وتحسب بالعلاقة الاتية:

- الخزينة = قيم جاهزة – سلفات بنكية

II. حالات الخزينة: يمكن تصنيف الخزينة الى ثلاث حالات وهي:خزينة موجبة، خزينة سالبة، وخزينة □فرية (معدومة).

1- الخزينة موجبة: في الحالة التي يكون فيها ر□يد الخزينة موجبا هذا يدل على أن رأس المال العامل يغطي الأ□ول الصافية للاستغلال.

2- الخزينة سالبة: أما في الحالة التي يكون ر□يد الخزينة سالبا فهذا يعني عدم كفاية رأس المال العامل لتغطية أ□ولها الصافية للاستغلال، فهذا يمثل عجز للمؤسسة.

1 ،تقنيات مراقبة التسيير ،جزء الاول،الجزائر ،دار المحمدية العامة،1988،ص46_47نا□ر دادي عدون

3- الخزينة معدومة: اذا كان رأيد الخزينة معدوما فهذا دلالة على أن رأس مالها العامل مساوي للحاجة لرأس المال العامل أي ان الحاجة تغطى برأس المال العامل كلية. +

المطلب الثاني : تحليل حسابات النتائج

بهدف قياس أداء المؤسسة:يلجا المحلل المالي إلى دراسة وتحليل حسابات نتائج المؤسسة بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والمؤشرات من أهمها:قدرة التمويل الذاتي، نسب الربحية، الرافعة المالية، التحليل الأفقي والعمودي.

الفرع الأول: قدرة التمويل الذاتي

1) **تعريف قدرة التمويل الذاتي**: يمثل قدرة التمويل الذاتي الفائض النقدي الناتج عن الاستغلال العادي للمؤسسة لفترة معطاة.ويقصد به مقدرة المؤسسة على تميل تطورها وديمومتها دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، حيث يعتبر هذا التمويل دليلا أساسيا على قدرة المؤسسة ماليا في حالة شح المصادر الخارجية خلال نشاطها.فبالإضافة إلى استخدام قدرة التمويل الذاتي في العمليات الاستثمارية(الاهتلاكات)، تسديد القروض، تمويل تطورها ونموها (الاحتياطات)، مكافئة المساهمين فانه يعتبر أيضا ملاذا لها في حالة عدم كفاية رأس مالها العامل ويعتبر قدرة التمويل الذاتي مقياس لكل من مرد ودية وملاءة المؤسسة:مقياس للمر دودية لكونه ينجم عن النتيجة المتولدة من النشاط، وقياس للملاءة لكونه يمثل أحسن ضمان للمقرضين[1].

2) **طرق حساب قدرة التمويل الذاتي**:تتمثل قدرة التمويل الذاتي نظريا في مبلغ الفائض النقدي الناتج عن مجموع المقبوضات السنوية مطروحا منه مجموع المدفوعات السنوية، بحيث إذا قبضت ودفعت جميع العمليات خلال نهاية السنة يكون بحوزة المؤسسة فائضا نقديا متمثلا في:

قدرة التمويل الذاتي= مجموع المقبوضات – مجموع المدفوعات

هناك طريقتين لحساب قدرة التمويل الذاتي هما طريقتي الطرح والجمع:

مبارك لسلوس التسيير المالي،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2004 ص24_251

1.2. الطريقة الأولى: طريقة الطرح

يتم حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من إجمالي فائض الاستغلال بإضافة كل النواتج المقبوضة والأعباء المدفوعة المتعلقة بأنشطة الاستغلال.

جدول رقم (05): طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح)

	الفائض إجمالي للإستغلال	الحسابات
+	المنتجات العملياتية الأخرى	75 (ما عدا 752)
–	الأعباء العملياتية الأخرى	65 (ما عدا 652)
+	المنتجات المالية	76
–	الأعباء المالية	66
+	المنتجات غير العادية	77
–	الأعباء غير العادية	67
–	الضريبة على الأرباح	695
=	(CAF) قـــدرة التمويـــل الذاتي	

SOURCE : chantalBuissartM.Benkaci,Op,Cit, p 47.

2.2. الطريقة الثانية: طريقة الجمع

يتم حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من النتيجة الصافية عن طريق العنا□ر غير العادية التي ساهمت في تحديدها. [1]

[1] مبارك لسلوس ،مرجع السابق ،ص،271

جدول رقم (06) : طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الجمع)

	النتيجة الصافية	حسابات
+	المخصصات للإهتلاكاتوالمؤونات وخسائر القيمة	**6**
–	الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	**7**
+	نواقص القيم عن خروج أ□ول الثابتة غير المالية	**65**
–	فوائض القيمة عن خروج الأ□ول الثابتة غير المالية	**75**
–	أقساط إعانات الاستثمار المحولة للنتيجة للسنة المالية	**75**
=	(CAF) قدرة التمويل الذاتي	

SOURCE:Ibid, p 48.

التمويل الذاتي

يمثل التمويل الذاتي الثروة الصافية التي خلقتها المؤسسة، وهو ما تبقى بعد مكافأة المساهمين (علاوات الأسهم)، ويشكل مورد داخلي لها ويستخدم في تمويل الاستثمارات [21](التجديد والتوسع) وتغطية نمو احتياجات رأس المال العامل بالإضافة إلى تدعيم سيولتها،[3]ويمكن حساب التمويل الذاتي كما يلي:

التمويل الذاتي= قدرة التمويل الذاتي– علاوات الأسهم

الفرع الثاني: تحليل أر□دة حسابات النتائج

إن تحليل أر□دة جدول حساب النتائج باستخدام المؤشرات المستخرجة منه، والذي يعتبر أداة ضرورية يعطي □ورة حول مراحل تشكل النتيجة، ونقاط القوة والضعف في مستويات نشاط المؤسسة، وهو ما يسمح بتقييم وإعطاء حكم على وضعية الأداء المالي للمؤسسة، ويمكن تقسيم هذه النسب إلى:

3 .محمد سامي لزعر، مرجع سبق ذكرة، ص106

1. مؤشرات تطور نشاط المؤسسة

يتم قياس تطور نشاط المؤسسة بمعدل تغير احد مؤشرات هذا النشاط،يمكن تلخيص هذه النسب في الجدول التالي:

جدول رقم(07): ملخص مؤشرات تطور نشاط المؤسسة

طبيعة النسبة	الصيغة العامة
معدل نمو المبيعات	رقم الأعمال(N)-رقم الأعمال(N-1) ÷ رقم الأعمال(N)
معدل نمو القيمة المضافة	القيمة المضافة(N)-القيمة المضافة(N-1) ÷ القيمة المضافة(N)
معدل الفائض الإجمالي للاستغلال	الفائض الإجمالي للاستغلال ÷ رقم الأعمال

المصدر: بومدين بروال، مطبوعة جامعية، مقياس التسيير المالي، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة1، 2017-2018، ص46.

2. معدل الإدماج: يسمح لنا بقياس قدرة المؤسسة على إنشاء الثروة انطلاقا من نشاطها المعبر عنه برقم الأعمال المحقق.[1]

معدل الإدماج = القيمة المضافة للاستغلال ÷ رقم الأعمال

✓ **نسب القيمة المضافة:** يتم تجزئة القيمة المضافة بين مختلف العنا□ر المستفيدة منها حيث المستخدمون يحصلون على تكلفة العمل الذي يقومون به، المؤسسة تحصل على □افي نتيجة السنة المالية.[2]

بالنسبة للمستخدمين = أعباء المستخدمين ÷ القيمة المضافة

بالنسبة للدولة = الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة ÷ القيمة المضافة

بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال = إجمالي فائض الاستغلال ÷ القيمة المضافة

1شاشوة عبد الحكيم، حكيم بوجطو، **مداخلة ملتقى وطني حول تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي**، بعد عشر سنوات من الممارسة معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية المركز الجامعي بريكة، يوم 21 افريل 2019.

2 Fatima Zahra Alam,**Cours Technique de Gestion**, Dans : fsjes.usmba.ac.ma, 04/04/2019.

✓ **نسب تجزئة إجمالي فائض الاستغلال:** يتم توزيع إجمالي فائض الاستغلال بين عدة عنا□ر، حيث تقدم هذه النسب أهمية كل عنصر في استعمال إجمالي فائض الاستغلال.[1]

بالنسبة للتثبيتات = المخصصات للاهتلاكاتوالمؤونات.خ.ق ÷ إجمالي فائض الاستغلال.

بالنسبة للمقرضين = الأعباء المالية ÷ إجمالي فائض الاستغلال.

بالنسبة للنتيجة العادية = النتيجة العادية ÷ إجمالي فائض الاستغلال.

نسب المردودية :

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها، وفيمايلي أهم نسب المردودية:

1.2. المردودية الاقتصادية: تعبر عن إجمالي فائض الاستغلال الذي تحققه المؤسسة جراء استعمالها لمواردها الدائمة.

المردودية الاقتصادية = إجمالي فائض الاستغلال ÷ الموارد الثابتة

3.2. المردودية المالية : تعبر عن النتيجة العادية قبل الضرائب التي تحققها المؤسسة جراء استعمالها لحجم معين من الأموال الخا□ة .

المردودية المالية = النتيجة العادية قبل الضرائب ÷ رؤوس الأموال الخا ة

المطلب الثالث:تحليل قائمة التدفقات النقدية.

تأتي أهمية التحليل للتدفقات النقدية من أهمية القائمة نفسها حيث يستطيع المحلل المالي من خلال هذا التحليل إن يحكم على الأداء المالي للمؤسسة كما يمكنه أيضا الحكم على مدى ملائمة التدفقات النقدية وكفايتها لاحتياجات المؤسسة، بالإضافة إلى ما يوفر هذا التحليل من معلومات مهمة عن مصادر التدفق النقدي في

1سعاد معاليم عادل بوجان، مرجع سبق ذكره، ص45.

المؤسسة و ماقد يوفره هذا التحليل من معلومات مهمة عن مصادر التدفق النقدي في المؤسسة وما قد يوفره عن إمكانية التنبؤ باستمرارها أو فشلها.

ويجري تحليل التدفقات النقدية بأشكال متعددة فإما أن تستخدم قوائم التدفق النقدي للمؤسسة عبر سنتين مختلفتين أو أن تستخدم قوائم تدفق نقدي لمؤسسات مختلفة هذا بالإضافة إلى تحليل النسب المالية.

الفرع الاول: الانتقال من النتيجة نحو التغير في الخزينة

نهدف من خلال هذا الجزء إلى التفرقة بين مفهومي النتيجة والخزينة ، وذلك بالتحول التدريجي من التدفقات المالية المبنية على النتيجة إلى التدفقات المالية للخزينة، أي تبيان الأسس والمراحل التي تبنى بها تدفقات الخزينة، وتنقسم هذه العملية إلى مراحل عدة تبعا للدورات المكونة للنشاط (دورة الاستغلال ، دورة الاستثمار، دورة التمويل). حيث سنبين في البداية كيفية الانتقال من نتيجة الاستغلال إلى خزينة الاستغلال، ثم إلى خزينة الاستثمار، فخزينة التمويل ليمكننا في الأخير تجميع الخزينة الصافية الإجمالية.

1) إيرادات الاستغلال:

تتمثل إيرادات الاستغلال في مبيعات المؤسسة لمدة زمنية معينة (رقم الأعمال)، غير أن تحصيل هذه الإيرادات لا يتم إلا بعد فترة زمنية معينة، وذلك بسبب الآجال الممنوحة للعملاء، وهو ما يسمح لنا بتحديد علاقة الانتقال من الإيراد (النتيجة) إلى التحصيل (الخزينة) من خلال العلاقة التالية:

الانخفاض في مستحقات العملاء = تحصيلات الاستغلال رقم الأعمال _ الارتفاع في مستحقات العملاء

من خلال العلاقة أعلاه نجد أنه قد تم إهمال الإنتاج المخزن ضمن إجراءات الاستغلال، حيث اعتمدنا بشكل مطلق على رقم الأعمال، ويعود ذلك إلى أن التغير في المخزون يؤثر على الخزينة .[1]

1 Pierre vernimmen,**finance d'entreprise**, Dalloz, 8 édition, paris, France, 2010, p 68.

2) مصاريف الاستغلال:

يتم الانتقال من مصاريف الاستغلال إلى نفقات الاستغلال وفق الطريقة السابقة للتحول من الإيرادات إلى التحصيلات، وذلك لأن هناك آجال تتأثر بها المصاريف، وتتمثل في: الآجال المتعلقة بتسديد مستحقات الموردين، الآجال المتعلقة بالمشتريات التي يتم استهلاكها أثناء الدورة المالية.

أما الفروقات في التسديد فتحدد من خلال التغيرات في ديون الاستغلال .

وفي الجدول رقم (08) سوف نوضح كيفية الانتقال من الفائض الإجمالي للاستغلال إلى فائض الخزينة للاستغلال كما يلي:

الجدول رقم (08): الانتقال من الفائض الإجمالي للاستغلال إلى فائض الخزينة للاستغلال

حسابات النتيجة	الفروقات	جدول النفقات
إنتاج مباع (رقم الأعمال) إنتاج مخزون – مصاريف الاستغلال المستهلكة	– التغير في مستحقات العملاء – إنتاج مخزون التغير في مستحقات الموردين . التغير في مخزون المواد والبضائع	تحصيلات الاستغلال 0 نفقات الاستغلال
الفائض الإجمالي للاستغلال	التغير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال	فائض خزينة الاستغلال

Source : Ibid, p 69.

يبين الجدول أعلاه كيفية حساب فائض خزينة الاستغلال انطلاقا من حسابات النتائج، حيث يمكننا التوصل إليه من خلال طرح التغير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال من الفائض الإجمالي للاستغلال.[1]

1) تدفقات الاستثمار :

تؤثر نفقات الاستثمار بشكل مباشر في أصول المؤسسة دون أن يكون لها ارتباط مباشر بالنتائج المحققة (الثروة) وبالتالي فلا تظهر في حسابات النتائج لكن تسجل ضمن تدفقات الخزينة لأنها تنتج تدفق مالي سلبي . في حين

11 Pierre vernimmen,**finance d'entreprise**, Dalloz, 8 édition, paris, France, 2010, p 68.

أن الاستثمار من منظور الثروة يظهر من خلال تناقص دورة الاستغلال عن طريق مخصصات الاستهلاك والتي لا تعبر عن أي تدفق من منظور الخزينة، وبالتالي فعلاقة الاستثمار بحسابات النتائج هي علاقة غير مباشرة.[1]

2) **تدفقات التمويل** :

بنفس المنهج الذي يسلكه الاستثمار مع حسابات النتائج فإن دورة الموارد المالية ترتبط ارتباطا مباشرا بالخزينة ، إلا فيما يتعلق بمكافأة هذه الموارد حيث تتحمل الثروة المصاريف والاقتطاعات البنكية الناتجة عن عمليات الاستدانة وتوزيع الأرباح الناتجة عن رفع رأس المال، وعليه فكل من القروض والمصاريف المالية تظهر في جدول تدفقات الخزينة، إلا انه لا بد من التفريق بين تسديد القروضوتسديد الفوائد على القروض

والتي تظهر من خلال جدول حسابات النتائج، وعليه يمكن التفريق بين عدة مفاهيم كالآتي:[2]

- إن المصاريف المالية والضرائب على الأرباح يظهران في جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة؛
- مكافئات رأس المال (أرباح الأسهم) لها تأثير على وضعية الخزينة وعلى النتيجة الصافية بعد توزيع أرباح الأسهم (وليس على النتيجة)؛
- تسديد القروض ومختلف الموارد المالية الخارجية (زيادة الأموال أو القروض) لها تأثير على الخزينة، ولا يحدث أي تأثير على النتيجة.

وفي الجدول رقم (09) نوضح العلاقة بين عنصر النتيجة من جهة (الإيرادات والمصاريف) وعنا□ر الخزينة (التحصيلات والنفقات) من جهة أخرى:

1بلعور سليمان علي بن الطيب، **قراءة مالية للمعيار الدولي السابع بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة – دراسة حالة مجمع SAIDAL** – مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية جامعة، سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009، ص8.

2Pierre Vernimmen, OP, Cit, p p 68 – 69.

الجدول رقم (09): العلاقة بين عنصر النتيجة وعنا ر الخزينة

حسابات النتيجة	الفروقات	جدول النفقات
الفائض الخام للاستغلال . خصص الاهتلاكات النتيجة العملياتية – الأعباء المالية الصافية للمنتجات المالية . الضريبة على المؤسسات	ـــ تغـــيرات رأس المـــال العامـــل للاستغلال . الاستثمارات حصص الاهتلاكات الرفع في رأس المال . العلاوات المدفوعة	**فائض خزينة الاستغلال** الاستثمارات 0 **التدفق النقدي المتاح قبل الضرائب** الأعباء المالية الصافية للمنتجات المالية الرفع في رأس المال الضريبة على المؤسسات العلاوات المدفوعة
النتيجة الصافية	مجموع العمود	انخفاض في الاستدانة الصافية

Source: Ibid, p 71.

الفرع الثاني: تحليل أر مدة جدول تدفقات الخزينة

إن جدول الخزينة يعتبر أداة طبيعية في تبيان وتوضيح التسيير المالي الخاص بالمؤسسة وعليه سوف يتم التطرق إلى منطق هذا الجدول وشرح التدفقات بحثا عن التوازن المالي للخزينة، و ينقسم الجدول إلى ثلاثة أقسام رئيسية ومتمايزة لكنها مرتبطة فيما بينها كما يلي :

1) تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال "A"

يضم هذا القسم مختلف تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات الاستغلال بالمعنى الواسع ، فهو يبين مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات للخزينة من خلال عمليات غير مرتبطة لا بالنشاطات التمويلية ولا بالنشاطات الاستثمارية، وعليه يبرز خصائص المؤسسات ذات الأداء العالي والتي تولد سيولة معتبرة في هذا المستوى، كذلك يمكن أن تبين خصائص المؤسسات عديمة النجاعة والفعالية المالية الناجمة عن عدم كفاءة عمليات الاستغلال.

إن مفهوم تدفقات الخزينة المتولد عن عمليات الاستغلال له أهمية أساسية لكونه يعتمد على ثلاث عوامل رئيسية في تسيير المؤسسة ، والتي يمكن إدراجها فيما يلي:[1]

- معدل نمو النشاط ،
- أهمية وخصائص هوامش الاستغلال ،
- أهمية وخصائص احتياجات الرأس مال العامل.

2) تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار "B" :

يضم هذا القسم الخزينة المتولدة عن إجمالي عمليات الاستثمار ، وهو ما يسمح بأخذ فكرة عن مختلف الجهود المبذولة في مجال الاستثمار في شكل نمو داخلي (الحيازة على الاستثمارات المادية والمعنوية) أو في شكل نمو خارجي (استثمارات مالية).[2]

3) تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل "C" :

يوضح هذا القسم أي شكل من أشكال التمويل التي تم اعتمادها من طرف المؤسسة (اللجوء إلى القروض أو رفع رأس المال) في حالة عدم كفاية الخزينة المتولدة عن الاستغلال في تغطية عمليات الاستثمار، كما يمكن أن تبين القيم المتعلقة بتسديدات القروض وكذلك مكافئات رأس المال.

ونشير إلى ثلاثة مؤشرات مهمة: سياسة رفع رأس المال، سياسة الاقتراض، سياسة توزيع رأس المال.

- ✓ **الرفع من رأس المال:** والمقصود به هو فتح رأس المال للمساهمين، إذ يعتبر مصدر خارجي تلجأ إليه المؤسسة عند استحالة تغطية الاحتياجات المالية عن طريق الموارد الداخلية وهناك عدة طرق تمكن المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة ونذكر أهمها:

1Pierre VernimmenOP,Cit, p p 280 – 281.

2بلعور سليمان على بن الطيب، مرجع سبق ذكره، ص5.

أ. **رفع رأس المال نقدا أو عينا:** تكون المساهمة الخارجية في رأس المال عند إنشاء المؤسسة حيث تحدد المساهمة الخارجية في رأس مال أو لتكوين رأس المال الأ□لي؛

ب. **الرفع في رأس المال بضم الاحتياطات:** يتمثل هذا النوع من التمويل في ضم الاحتياطات الموضوعة في شكل أرباح غير موزعة إلى الأموال الخا□ة؛

ت. **الرفع في رأس المال عن طريق تحويل الديون:** تحويل الديون كوسيلة لرفع رأس المال لا يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية وإنما تدمج الديون في شكل أموال خا□ة دائمة وتسمى العملية كذلك بتركيز الديون .

✓ **توزيع مكافأة رأس المال:** تتجه سياسة مكافأة رأس المال نحو دعم الهيكل المالي وذلك بزيادة الأموال الخا□ـة بواسطة الأرباح غير الموزعة مكافأة رأس المال هو ر□يد متبقي بعد تغطية الأرباح لمستوى الاحتياجات المالية المستقبلية. [1]

4) **العلاقات المالية للتوازن** :

يتشكل جدول تدفقات الخزينة كما ذكرنا سابقا من ثلاث أقسام متمايزة لكنها مرتبطة ببعضها البعض.

- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال A؛
- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار B؛
- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل C؛
- **التغير في الخزينة:** حيث تظهر في هذا الجدول علاقات أساسية هي:

لكي تتمكن المؤسسة من توظيف كامل للأموال بأكبر فعالية ممكنة عليها المحافظة على مستوى سيولة تقارب الصفر، ومن فإن التغير الإجمالي في الخزينة سيؤول وفي فترة معينة إلى الصفر ومنه العلاقة السابقة تصبح كما يلي:

1Pierre Vernimmen OP, Cit.

يمكن التعبير عن هذه العلاقة المالية بأن مبلغ تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات التمويل "C" تعتمد على الكيفية التي تمر بها تغطية احتياجات الاستثمار "B"بواسطة خزينة الاستغلال "A" ، وعليه يجب دراسة الرليد "A-B"حيث أن:

- **إذا كان A–B**: فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة استغلالها وفي هذه الحالة فمن المفروض على المؤسسة عدم القيام بطلب رؤوس أموال خارجية جديدة لأنها قادرة على سداد ديونها، لكن قبل إلدار حكم إيجابي على الحالة المالية للمؤسسة، فإنه يجب التأكد من ان الاستثمارات المنجزة تمكن المؤسسة من المحافظة على قدرتها التنافسية؛
- **إذا A–B**: هذا يعني أن المؤسسة تمول استثماراتها بواسطة استغلالها لكن تكون بصدد مؤسسة عديمة المناعة المالية أي أنها غير قادرة على سداد ديونها ، ومن الضروري في هذه الحالة الذهاب بعيدا في التحليل خالة مبلغ تدفقات خزينة الاستغلال والاستثمار، إذ انه يمكن للمؤسسة أن تكون قد بدأت برنامج استثمار يتطلب رؤوس أموال معتبرة، الشيء الذي يؤدي عادة إلى أن يكون الرليد "A-B" ضعيفا بالرغم من أن خزينة الاستغلال "A"كانت كافية وعليه فبإمكان المؤسسة في هذه الحالة اللجوء إلى القروض.[1]
- **إذا كان A–B**: المؤسسة ليست في مستوى يؤهلها لتمويل استثماراتها عن طريق استغلالها ، وهي حالة عدم المناعة المالية ،وهنا يجب أن تستخدم موارد التنازل الاستثمارات أو ترفع رأس المال.[2]

الفرع الثالث: مقاييس قائمة التدفقات النقدية

إن أهم المقاييس المستخدمة في قياس كفاءة الأنشطة مختلفة والنسب التي تمثلها هي:

1) التدفق النقدي المتاح:

1Pierre Vernimmen OP, Cit, .

2بلعور سليمان، علي بن الطيب، سبق ذكره، ص ص 6-7.

التدفق النقدي المتاح هو ذلك المبلغ الذي تكون للمؤسسة حرية في استخدامه لشراء الاستثمارات الإضافية وتسديد الدين وشراء أسهم الخزانة أو ببساطة هو إضافة لسيولة، أو هو قيمة التدفق النقدي الذي يمكن للمؤسسة أن توفره لمقابلة أي فرص استثمار مفاجئة، ولقد عرفه جريونينج بأنه "النقدية المولدة من النشاطات التشغيلية مطروحا منها النفقات الرأس مالية المطلوبة للمحافظة على المستوى الحالي للعمليات".

ويجب أن تغطى هذه النقدية كلا من عمليات التشغيل الجارية والمستمرة، الفوائد ، ضرائب الدخل، وتوزيعات الأرباح.

ويستخدم التدفق النقدي المتاح في تقييم المؤسسات وتحديد قدرتها على دفع أرباح الأسهم . كما يمكن استخدامه في الاستثمارات الاختيارية، حيازة المؤسسات، الإنفاق الرأسمالي، التوزيعات النقدية على المساهمين وشراء أسهم المؤسسة.[1]

إذا كان التدفق النقدي المتاح موجبا فهذا يشير إلى أن المؤسسة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشروعاتها، أما إذا كان التدفق المتاح سالبا فهذا يشير إلى أنه على المؤسسة سواء الاقتراض أو زيادة في رأس المال العامل في الأجل القصير، وإذا ظل التدفق النقدي المتاح سالبا للعديد من السنوات فإنه على المؤسسة البحث عن مصادر تمويل أخرى.[2]

2) مقاييس جودة السيولة المالية :

توفر السيولة لجميع المؤسسات جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، وبما أن □افي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة

1سوازف عطا درغ، **العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسيم وفقا لمعيار المحاسبي الدولي رقم 7**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2008، ص57.

2 http:// www.acc 4 arab.com /acc/showthread.php ?t 1621, 25/04/2019, 11 :00.

، فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما أنه يوفر معلومات عن الكفاءة في سياسة التحصيل وكفاءة سياسة الذمم المدينة [1].ومن أهم النسب التي تقيس جودة السيولة نذكر:

الجدول رقم (10) : نسب مقاييس السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التغطية النقدية	∆في التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	تشير هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية.
نسب الفائدة المدفوعة	فوائد الديون / التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	توفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى استفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض

المصدر: منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص166– 165.

1) مقاييس تقييم حودة أرباح المؤسسة :

تقدم القائمة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين النتيجة الصافية و∆في التدفق النقدي وذلك على أساس أن النتيجة الصافية يتم تحديدها بموجب أساس الاستحقاق، في حين يحدد ∆في التدفق النقدي بموجب الأساس النقدي، وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المؤسسة لرقم مرتفع من النتيجة الصافية لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس، ومن المتعارف عليه أنه كلما ارتفع رقم ∆في التدفق النقدي التشغيلي كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المؤسسة والعكس بالعكس [2].

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفق النقدي لتقييم جودة أرباح المؤسسة هي:

1منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص165.
2محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص162.

الجدول رقم (11): نسب تقييم جودة أرباح المؤسسة

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة النقدية التشغيلية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / النتيجة الصافية	توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي
مؤشر النشاط التشغيلي	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / النتيجة العملياتية	توضح هذه النسبة مقدرة الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على توليد التدفق النقدي التشغيلي.
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / مجموع الأصول	توضح هذه النسبة مقدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي
نسبة التدفق النقدي التشغيلي	جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / هامش الربح الإجمالي	تعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسة الائتمان في تحصيل النقدية

المصدر: محمد مطر، المرجع السابق، ص ص162- 163.[1]

1) مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة :

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية [2]، ومن أهم هذه النسب:

محمد مطر، المرجع السابق، ص162- 1.163

2منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 166.

الجدول رقم (12) : نسب تقييم السياسة المالية للمؤسسة

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التوزيعات النقدية	التوزيعات النقدية للمساهمين / التدفق النقدي من الأنشطة الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج	توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة .
نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة	المتحصلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات/ التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	توضح هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية .
نسبة الإنفاق الرأسمالي	الإنفاق الرأسمالي الحقيقي / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإدارات الأسهم والسندات	توضح هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر في الأصول الإنتاجية .

المصدر : سوزان عطا درغم، مرجع سبق ذكره، ص55-56.[1]

سوزان عطا درغم، مرجع سبق ذكره، ص55-561

خاتمة الفصل

إن دراستنا لهذا الفصل تبين لنا بأن الميزانية المالية هي من أهم أدوات التحليل المالي، والذي هو بدوره وسيلة ضرورية لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية من أجل اتخاذ القرارات المناسبة: قرارات الاستثمار، التمويل، التخطيط والرقابة المالية وقرار توزيع الأرباح.

كما أن إعداد الميزانية المالية ليس له أية أهمية بالنسبة للمؤسسة، إذ لم يتم تحليلها باستخدام مجموعة من الأدوات، كالنسب والتوازنات المالية.

الفصل الثالث

دراسة حالة على مستوى شركة توزيع الكهرباء والغاز ولاية البيض

مقدمة الفصل :

إن الدراسة النظرية التي قمنا بها في الفصلين الأول والثاني، سمحت لنا بالكشف عن مدى أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة وترشيد مختلف قراراتها الإقتصادية، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات الهامة: كالنسب والتوازنات المالية.

وبهدفمعرفة مدى استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وترشيد قراراتها، قمنا بتسليط الضوء على الشركة الوطنية للكهرباء والغاز (سونلغاز) لولاية البيض، وحاولنا من خلال دراسة الحالة التي قمنا بها الإجابة على التساؤلات التالية:

- ✓ – ما الأهمية التي توليها مؤسسة سونلغاز– البيض– لوظيفة التحليل المالية؟
- ✓ – كيف يتم استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرارات داخل هذه المؤسسة؟

وبهدف الإجابة على هذه التساؤلات المطروحة، حاولنا جمع كافة المعلومات التي لها علاقة بالتحليل المالي داخل المؤسسة، وذلك بإتباع الخطوات التالية:

1– جمع بعض الوثائق المالية المتعامل بها ودراستها.

2– دراسة وتحليل الوثائق والمعلومات التي تم الحصول عليها من المحادثات واستخلاص النتائج.

المبحث الأول :تقديم عام لمؤسسة سونلغاز– البيض-

المطلب الأول :نشأة وتطور المؤسسة.

ان أول نشأة لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب كانت سنة 2006، يقدر رأس مال الشركة ب: 25 مليار دينار بمساهمة كلية لمجمع سونلغاز، ويبلغ عدد زبائن شركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب 1.814.180 للكهرباء وحوالي 6.67.630 للغاز مع 63 مصلحة للوسائل التقنية للكهرباء و26 مصلحة تقنية للغاز مع 112 مصلحة تجارية. مع نهاية 2008، حققت شركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب رقم أعمال في مجال الكهرباء حوالي 28.067 مليون دينار كما أنها تسير وتستغل 36020 كلم من أسلاك الكهرباء و41846 كلم لأنابيب الغاز.

ومن خلال تواجدها في السوق وبانعدام المنافس فان شركة توزيع الكهرباء والغاز، تسيطر على النشاطات الخاصة في مجال شراء وبيع الكهرباء والغاز للزبائن العاديين من المواطنين والشركات والمؤسسات العمومية والخاصة، وتساهم في تطوير شبكتها عبر 20 مديرية من بينها مديرية التوزيع للكهرباء والغاز بالبيض التي تأسست في 2 جويلية 2005، ومنذ ذلك اليوم تقوم بالسعي الى تحسين توزيع طبيعة نشاطها عبر 22 بلدية وفي اطار برامج الدولة السنوية لربط الأرياف و الأحياء.

تعد مديرية التوزيع بالبيض مديرية ذات طابع تجاري واقتصادي متخصصة في توزيع الكهرباء والغاز عبر كامل مناطق الو□ية، يبلغ عددعمالها 191 عامل يسهرون على راحة وخدمة الزبائن الذي بلغ عددهم 44.186 زبون للكهرباء و 23 .920 زبون للغاز، حيث بلغت نسبة تغطية جد مرضية قدرت على التوالي 98 % للكهرباء و65.09%للغاز وهذه المعلومات الى غاية جوان 2010.

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي ،مهام وأهدافمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز– البيض–

تنقسم مؤسسة سونلغاز– البيض– الى سبعة أقسام رئيسية هي:

- ✓ قسم العلاقات التجارية.
- ✓ قسم الدراسات والأشغال –كهرباء وغاز–
- ✓ قسم تقنيات الغاز.
- ✓ قسم تقنيات الكهرباء.
- ✓ قسم تسيير وبرمجة الإعلام.
- ✓ قسم المالية والمحاسبة.
- ✓ قسم الموارد البشرية.

بالإضافةإلى هذه الأقسام هناك مصلحة خاصة متخصصة في الوسائل العامة وذلك كما يظهر في الشكل الموالي:

الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز –البيض–

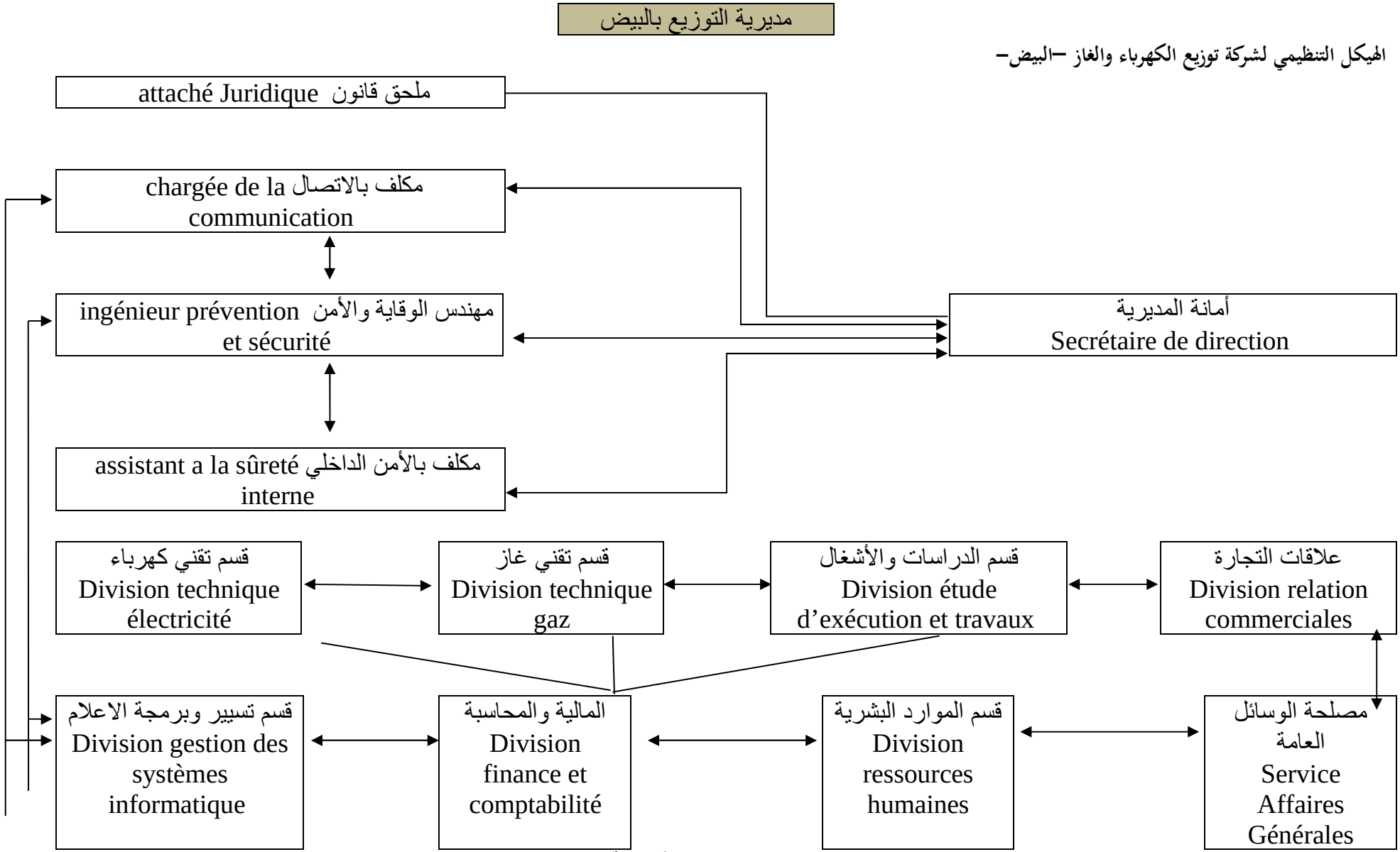

المصدر: وثائق متعامل بها في شركة سونلغاز

- أمانة المديرية: متخصصة بتسيير برنامج المواعيد لمقابلة المدير تلقي المكالمات الهاتفية، استقبال الرسائل والزوار وتسجيل الوثائق التي يمضي عليها المدير مع حفظ أسراره.
- ملحق قانون: مسك الملفات القضائية والشكاوي الموجهة للمؤسسة لتقديمها الى محامي المؤسسة ومتابعة الدعاوي التي ترفعها المؤسسة ضد الزبائن.
- مكلف باتصال: الترويج لنتائج المؤسسة وما تحققه من مبيعات ونتائج ميدانية أمام الإعلام ويقوم كذلك بعمليات تحسيسية للمواطنين بمخاطر الغاز والكهرباء.
- مهندس الوقاية والأمن:الحفاظ على عمال المؤسسة من خلال تزويدهم بالوسائل الضرورية لمزاولة نشاطهم.
- مكلف بالأمن الداخلي: حماية ممتلكات المؤسسة من خلال تنسيق العمل مع أعوان الأمن.
- قسم العلاقات التجارية: استقبال الزبائن وحل انشغالاتهم، تسجيل استهلاك العدادات وفوترتها.
- قسم الدراسات والأشغال– كهرباء– غاز–: تسجيل ومتابعة وتسيير المشاريع الاستثمارية للمؤسسة.
- قسم تقنيات الغاز: الحفاظ على شبكات الغاز والتدخل في حالة وقوع حوادث على شبكات الغاز.
- قسم تقنيات الكهرباء: الحفاظ على شبكات الكهرباء والتدخل في حالة وقوع حوادث على شبكات الكهرباء.
- قسم تسيير وبرمجة الإعلام الاشراف على الخدمات المعلوماتية التي تحتاجها أقسام ومصالح الشركة، وكذا التدخل في حل مشاكل الاعلام الآلي التي تستخدمها المؤسسة.
- قسم المالية والمحاسبة: تسجيل كل العمليات المالية للمؤسسة عن طريق مصلحة المحاسبة مثل: فواتير الموردين، الأجور، التحصيلات المالية من الزبائن، تسجيل الاهتلاكات واقتناء الاستثمار الجديد...الخ. أما في المصلحة المالية فيتم متابعة الحسابات المالية والبنكية للمؤسسة، تسديد الصكوك مثل الماء، الهاتف...الخ. وتسديد الفواتير الخاصة بالمقاولين. كما يهتم هذا القسم بمتابعة برامج الاستثمار وهذا في مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير.

- قسم الموارد البشرية: يهتم بالتوظيف، التكوين، تقييم أداء العمال، متابعة الغيابات، والعطل المرضية، تسيير الأجور، والمنح الخاصة بالعمال،...الخ.
- مصلحة الوسائل العامة: توفير مختلف الوسائل للأقسام مثل: لوازم المكتب والنقل، الطعام وكل ما يحتاجه العمال في تسيير نشاطهم داخل المؤسسة.

- **مهام وأهداف المؤسسة.**

تقوم شركة توزيع الكهرباء والغاز لولاية البيض، ببيع الكهرباء وتوزيعها، وتخت كذلك في توزيع الغاز للزبائن العاديين من المواطنين والشركات والمؤسسات العمومية المتواجدة في الولاية.

كما أنها تسعى الى تحسين توزيع طبيعة نشاطها من خلال تشغيل عدد من الاطارات والعمال، موزعين على ثلاث وكالات تجارية هي: البيض، الأبيض سيد الشيخ،وبوقطب، ومصلحتين استغلال الكهرباء هما، البيض والأبيض سيد الشيخ.

المطلب الثالث : مهام قسم المحاسبة والمالية.

يعتبر قسم المحاسبة والمالية DFC العنصر الأهم أو بعبارة أخرى القسم المسيطر والذي ترتكز عليه مؤسسة "سونلغاز"، وبالتالي كل أقسام المؤسسة لهم علاقة مباشرة مع هذا القسم.

ففي مديرية البيض يتكون هذا القسم من ثلاثة مصالح موزعة عليهم المهام المحاسبية الخاصة بالمؤسسة وهي كالأتي: أنظر شكل (3).

1- **مصلحة الاستغلال:** وتقوم هذه المصلحة بالمهام الآتية:

- مراقبة الفواتير الخاصة بالستثمار أو الستغلال، الشراء(أدوات مكتبية...الخ)، أجور العمال والهواتف.
- مراقبة كل ما يخ فواتير الكهرباء والغاز لكل الزبائن(العاديين أو المؤسسات)
- مقاربة الحسابات(دراسة حركة الحسابات خلال السنة المالية وضبط الميزانية في أخر السنة.

- تسديد الضرائب كل شهر(ضرائب المؤسسة)
- تكاليف الضمان الجتماعي(الخاص بالعمال)
- حساب الربط بين المديريات(أعباء تكوين العمال)

2- **مصلحة الميزانية:** تدرس عقد التسيير"CONTRAT DE GESTION" المصادق عليها من طرف المؤسسة الأم SDO.

- تجهيز جدول حسابات النتائج.
- القيام بالميزانية الفتتاحية(يقوم بها المحاسب كل 3 أشهر)
- الميزانية الختامية.

3- **الخزينة:**

- تسديد فواتير الخاصة بالمقاولين ORDRE DE VIREMENT .
- يقوم بعملية الهتلاك الخاصة بالستثمارات.
- تسديد الصكوك مثل: الماء والهاتف والأنترنيت.
- مراقبة حساب المؤسسة لدى البنك.

شكل(3): الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية لمؤسسة سونلغاز–البيض–

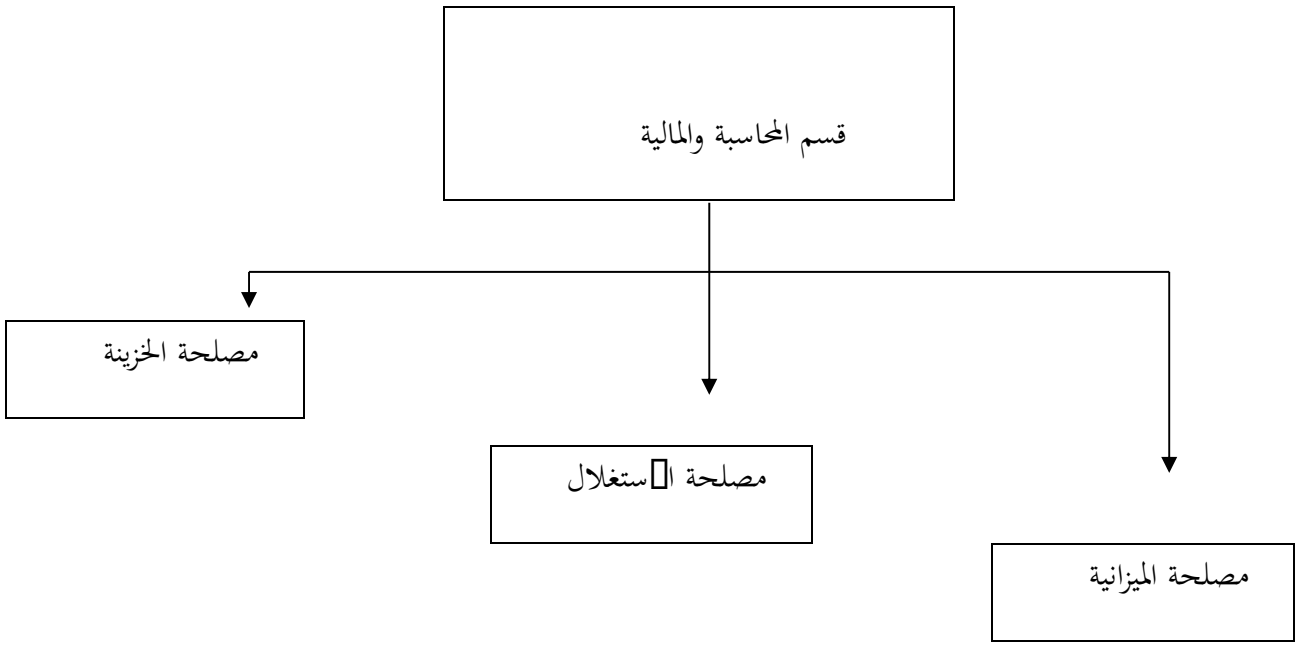

المصدر:وثائق عمل مؤسسة سونلغاز

المبحث الثاني :الميزانية المالية للمؤسسة.

المطلب الأول :إعداد الميزانية المالية .

السنة n_1

الجدول رقم (13) إعداد الميزانية المالية

الأصول	المبالغ الإجمالي	إهتلاكات خسائر القيمة	المبالغ الصافية
الأصول غير الجارية:			
فارق الشراء			
التثبيتات المعنوية			

مصاريف التنمية القابلة للتثبيت			
برمجيات المعلوماتية و ما شابهها	241 018,95	241018,95	0,00
التثبيتات المعنوية الأخرى	730 716,51		730716,51
التثبيتات العينية			
الأراضي	1 950 069,32		1 950 069,32
عمليات ترتيب و تهيئة الراضي	6 768 603,68	2 793 232,38	3 975 371,30
البناءات و العقارات	614 638 554,55	65 627 638,79	549 010 915,76
المنشأة التقنية، المعدات و الأدوات	8 433 415 486,10	3 237 622 459,33	8 433 415 486,10
التثبيتات العينية الأخرى	764 148 313,35	480 090 676,14	284 057 637,21
التثبيتات الجاري إنجازها	3 071 885 475,82		3 071 885 475,82
التثبيتات المالية			
مجموع الأصول غير الجارية	**12 893 778 238,28**	**3 786 375 025,59**	**9 107 403 212,69**

الصول الجارية:			
المخزوناتو المنتوجات قيد الصنع	115 197,43		115 197,43
الحسابات الدائنة – ستخدامات المماثلة			
الزبائن	922 092 742,15	53 294 498,59	868 798 243,56
المدينون الآخرون	75 828 640,82	226 233,26	75 602 407,56
الضرائب	585 150,14		585 150,14
الأصول الأخرى الجارية	0,00	0,00	0,00
الموجودات و ما يماثلها			
توظيفات و أصول مالية جارية			
أموال الخزينة	50 224 267,42	182 898,28	50 041 369,14
مجموع الأصول الجارية	**1 048 845 997,96**	**53 703 630,13**	**995 142 367,83**
المجموع العام للأصول	**13 942 624 236,24**	**3 840 078 655,72**	**10 102 545 580,52**

المصدر: مؤسسة سونلغاز مديرية البيض

الخصوم

الخصوم	المبالغ الصافية
رؤوس الأموال الخاصة:	
رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)	5 658 790 591,23
رأس المال غير المطلوب	
العلاوات و الحتياطات (الحتياطات المدمجة)	628 754 510,14
فارق إعادة التقييم	84 154 661,20
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع)	0,00
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد	0,00
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	**6 371 699 762,57**
الخصوم غير الجارية:	
القروض و الديون المالية	13 716 435,76
الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)	
المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	1 131 225 303,77
مجموع الخصوم غير الجارية	**1 144 941 739,53**
الخصوم الجارية:	
الموردون و الحسابات الملحقة	802 395 860,69
الضرائب	18 554 566,95
الديون الأخرى	1 764 953 650,78
خزينة الخصوم	0,00

مجموع الخصوم الجارية	**2 585 904 078,42**
المجموع العام للخصوم	**10 102 545 580,52**

إعداد الميزانية الماليةالمختصرة.

الجدول رقم 01الميزانية المالية المختصرة لسنة n_1 (الوحدة مليون دج)

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول غير جارية	57850 .50	أموال دائمة	89315.55
أصول جارية	41450.65	أموال خاصة	7815.45
		ديون طويلة الأجل	17500.60
قيم ا□ستغلال	14700.35	ديون قصيرة الأجل	9985.50
قيم قابلة للتحقيق	19350.50		
قيم جاهزة	7400.00		
المجموع	140752.00	المجموع	140752.00

المصدر: تم إعدادها انطلاقا من الميزانية المحاسبية لمؤسسة سونلغاز –البيض–

الشـــــــــــــــــــــــــكل رقـــــــــــــــــــــــــم 07: الاصـــــــــــــــــــــــــول

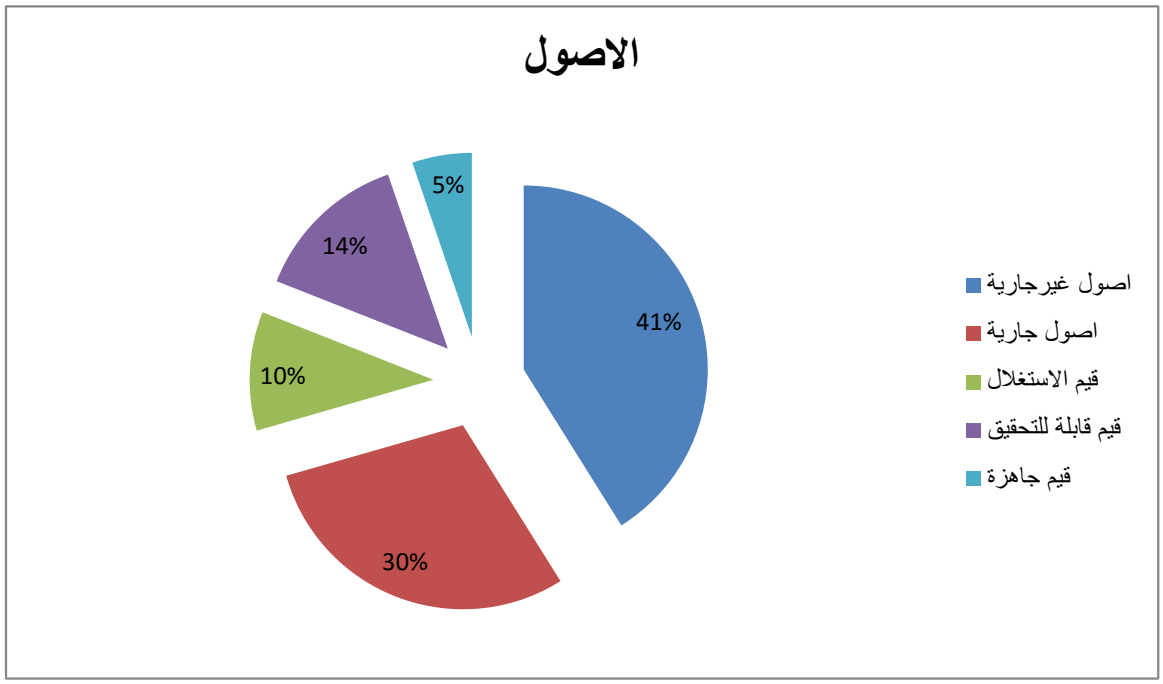

الشكل رقم 08:

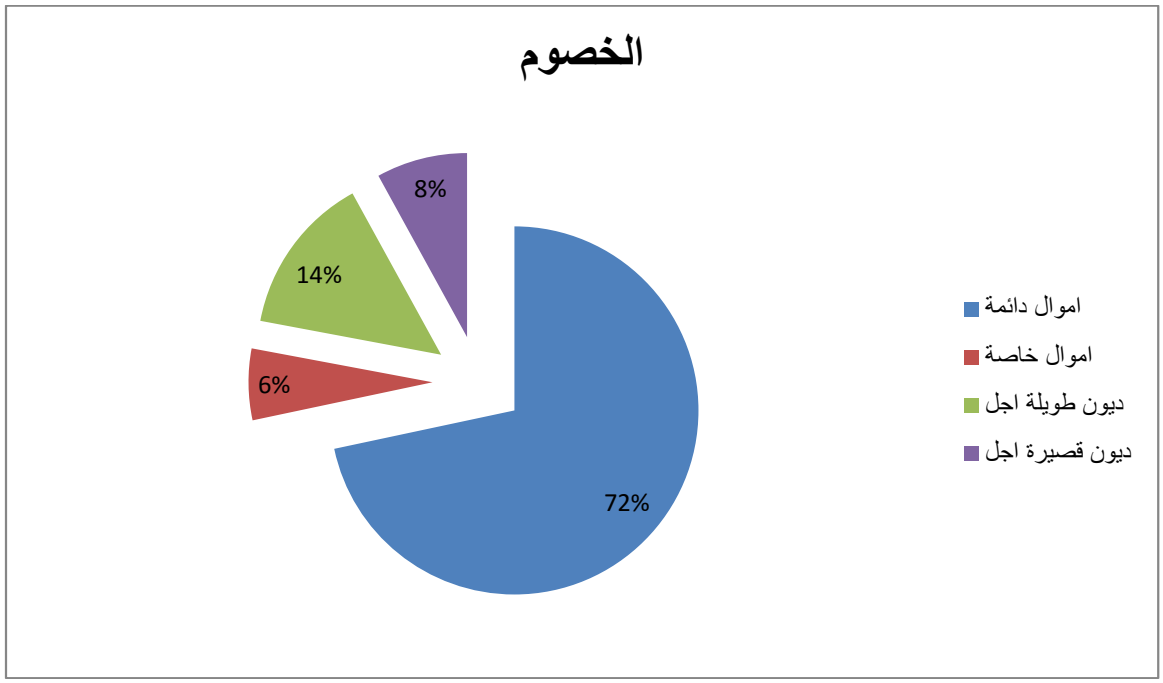

الجدول رقم 15:الميزانية المالية المختصرة لسنة n (الوحدة مليون دج)

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول غير جارية	99340.21	أموال دائمة	207130.52
أصول جارية	140100.98	أموال خاصة	190160.58
		ديون طويلة الأجل	16960.93
قيم الاستغلال	15160.98	ديون قصيرة الأجل	32310.67
قيم قابلة للتحقيق	77930.13		
قيم جاهزة	47000.07		
المجموع	379532.37	المجموع	379532.37

المصدر: تم إعدادها انطلاقا من الميزانية المحاسبية لمؤسسة سونلغاز –البيض–

الشكل رقم 09

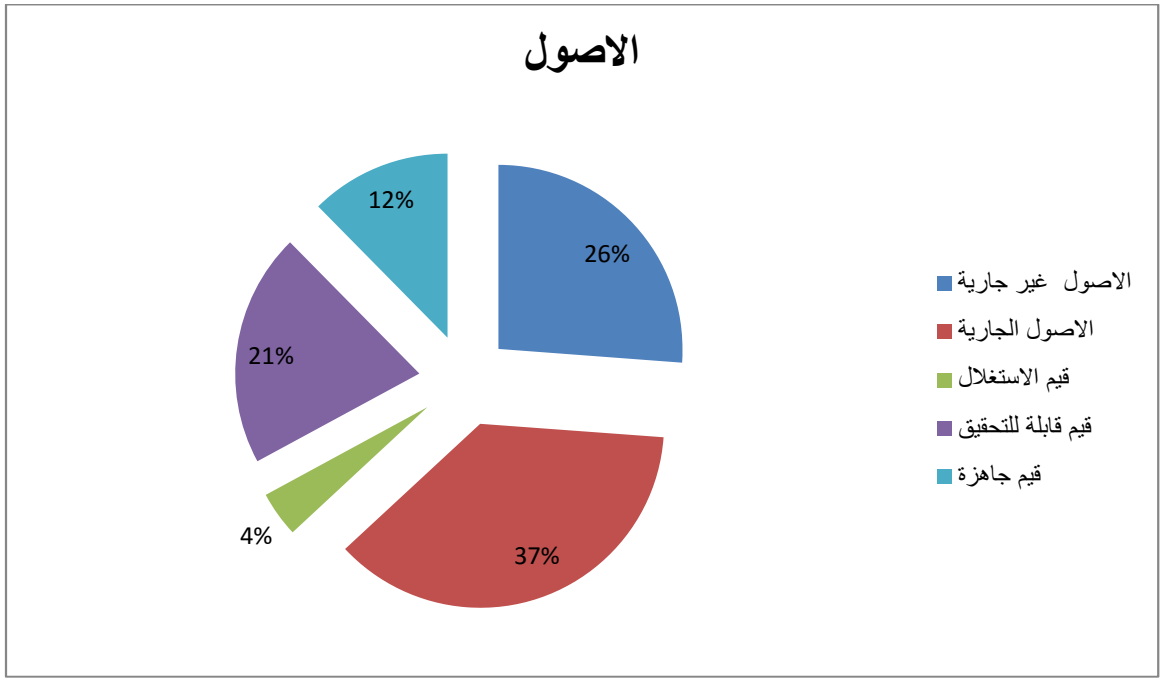

الشكل رقم 10

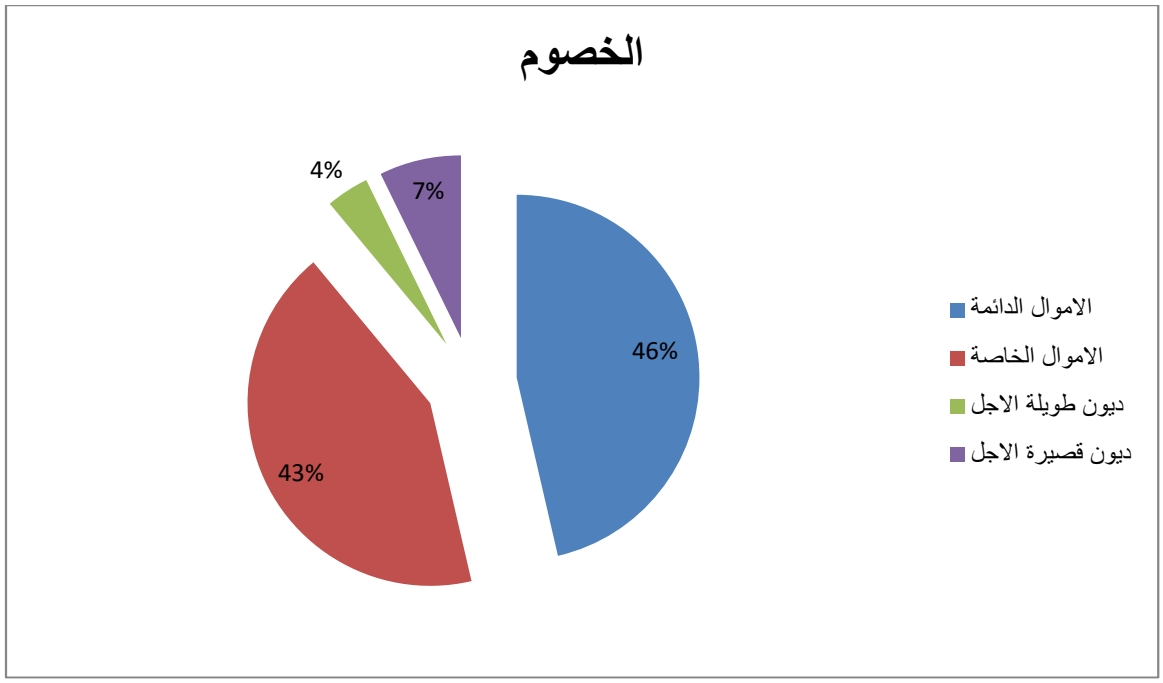

المصدر: تم إعدادها انطلاقا من الميزانية المحاسبية لمؤسسة سونلغاز –البيض–

المطلب الثاني :جدول حسابات النتائج .

الجدول رقم16 : حساب النتائج لمؤسسة سونلغاز . البيض

البيان	N
المبيعات و المنتوجات الملحقة	26, 2519668071
الإنتاج المخزن أو المنقـ من المخزون	0,00
إعانات الإستغلال	0,00
1:. إنتاج السنة المالية	**26, 2519668071**
المشتريات المستهلكة	27,831734599
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى	40,420333641
2: إستهلاك السنة المالية	**67,2520682401**

3:. القيمة المضافةللإستغلال	**41,101433-**
أعباء المستخدمين	98,436058221
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	00,46252322
4:. إجمالي فائض الإستغلال	**39,607848874.**
المتوجات العملياتية الأخرى	11,197764351
الأعباء العملياتية الأخرى	31,3518878
المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	70,362578252
إسترجاع على خسائر القيمة	10,61184173
5:. النتيجة العملياتية	**19,567933494-**
المنتوجات المالية	0,00
الأعباء المالية	0,00
:6. النتيجة المالية	**0,00**
:7. النتيجة العادية قبل الضرائب	**19,567933494-**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	0,00
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	0,00
مجموع منتوجات الأنشطة العادية	**47,5109153311**
مجموع الأعباء الأنشطة العادية	**66,2078848825**
:8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**19,567933494-**
:9. صافي النتيجة السنة المالية	**19,567933494-**

المصدر: مؤسسة سونلغاز مديرية البيض

المبحث الثالث :تحليل الميزانية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي

- **المطلب الاول :حساب مؤشرات التوازن المالي**

السنة n_-1

I. رأس المال العامل:

1. رأس المال العامل الصافي (الدائم):

- رأس المال العامل الدائم =الأموال الدائمة – الأصول غير ثابتة
- رأس المال العامل الدائم =89315.55– 57850.50
- رأس المال العامل الدائم = 31465.05

قيمة رأس المال العامل الدائم موجبة، هذا يدل على أن الأصول الثابتة مغطاة من طرف الأموال الدائمة دون اللجوء الى الديون قصيرة الأجل والارتفاع راجع إلى الارتفاع في الموال الدائمة

2– رأس المال العامل الاجمالي:

- رأس المال العامل الاجمالي = قيم الاستغلال + قيم جاهزة + قيم محققة
- رأس المال الاجمالي = 14700.35 +7400.00 + 19350.50
- رأس المال الاجمالي =41450.85

نلاحظ أن رأس المال العامل الاجمالي هو الذي يمثل الأصول المتداولة وهو أقل من الأصول الثابتة وهذا ما يلائم نشاط المؤسسة.

3– رأس المال العامل الأجنبي:

- رأس المال العامل الاجنبي = مجموع الديون.

- رأس المال العامل الجنبي = 17500.60 + 9985.50
- رأس المال العامل الأجنبي = 11736.10

قيمة رأس المال العامل الأجنبي موجبة، وبالتالي فان المؤسسة تعتمد على الديون في تسيير أصولها، ولكن بدرجة قليلة بالنسبة للأصول الخاصة.

4- رأس المال العامل الخاص:

- رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول غير متداولة

= 57850.50 – 7815.45

= -50035.05

التعليق: قيمة رأس المال الخاص سالبة، وهذا دلة على أن المؤسسة غير قادرة على تمويل اصولها الثابتة من مواردها الخاصة مما يجب عليها الاعتماد على الموارد الخارجية .

احتياجات رأس المال العاملالصافي

- احتياجات رأس المال العامل = اصول متداولة – قيم جاهزة
- احتياجات رأس المال العامل =7400.00-41450.65
- احتياجات رأس المال العامل = -34050.65

ان قيمة احتياجات رأس المال العامل سالبة و هذا يدل على ان المؤسسة ليست بحاجة الى تخفيض قيمة احتياجات التمويل اما عن طريق تخفيض النخزونات او تخفيض قيمة الحقوق لدي الغير.

II. **الخزينة:**

- الخزينة = رأس المال – الحتياجات لرأس المال العامل
- الخزينة = 25316.05– (-34050.65)

- الخزينة = 59366.70

نلاحظ أن قيمة الخزينة موجبة، هذا يدل على أن المؤسسة تملك قيم جاهزة أي أن لديها أموال سائلة تحت تصرفها اذ تمكنها من تسديد التزاماتها.

السنة n

III. رأس المال العامل:

1- رأس المال العامل الصافي (الدائم):

- رأس المال العامل الدائم =الأموال الدائمة - الأصول الثابتة
- رأس المال العامل الدائم =207130.52- 99340.21
- رأس المال العامل الدائم = 78626.69-

قيمة رأس المال العامل الدائم سالبة و هو ما يدل على ان المؤسسة غير قادرة على تغطية اصولها الثابتة

2- رأس المال العامل الاجمالي:

- رأس المال العامل الاجمالي = قيم الاستغلال + قيم جاهزة + قيم محققة
- رأس المال الاجمالي = 15160.98+77930.13 + 47000.07
- رأس المال الاجمالي =140091.18

رأس المال العامل الاجمالي نلاحظ ان المؤسسة تمتلك سيولة معتبرة

3- رأس المال العامل الأجنبي:

- رأس المال العامل الاجنبي = مجموع الديون.
- رأس المال العامل الاجنبي = 16960.93 + 32310.67
- رأس المال العامل الأجنبي = 49271.60

قيمة رأس المال العامل الأجنبي مرتفعة مقارنة بالأموال الخاصة خلال السنة الماضية يعني ان المؤسسة غير مستقلة ماليا مما يؤدي الى تدخل الأطراف خارجية في سياستها اما في السنة الجارية يحدث العكس.

4- رأس المال العامل الخاص:

- رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول غير متداولة

190160.58 – 99340.21 =

90820.37 =

التعليق: قيمة رأس المال الخاص موجبة يعني المؤسسة قادرة على تمويل اصولها الثابتة من مواردها الخاصة .

احتياجات رأس المال العاملالصافي

- احتياجات رأس المال العامل = اصول متداولة – قيم جاهزة
- احتياجات رأس المال العامل =140100.98– 47000.07
- احتياجات رأس المال العامل = 93100.91-

ان قيمة احتياجات رأس المال العامل سالبة و هذا يدل على ان المؤسسة ليست بحاجة الى تخفيض قيمة احتياجات التمويل اما عن طريق تخفيض النخزونات او تخفيض قيمة الحقوق لدي الغير.

IV. الخزينة:

- الخزينة = رأس المال – الاحتياجات لرأس المال العامل
- الخزينة = 207121.51– (93100.91-)
- الخزينة = 300222.42
- نلاحظ أن قيمة الخزينة موجبة، هذا يدل على أن المؤسسة تملك قيم جاهزة أي أن لديها أموال سائلة تحت تصرفها اذ تمكنها من تسديد التزاماتها.

المطلب الثاني :تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب المالية.

لمعرفة الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز-البيض-، سنقوم بحساب مجموعة من النسب المالية، وذلك انطلاقا من الميزانية المالية التي قمنا باعدادها.

1- نسبة التمويل الدائم:

سنة n-1

- نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة

الأصول غير جارية

- نسبة التمويل الدائم _89315.55= 1.54

57850.50

سنة n

- نسبة التمويل الدائم 207130.52= 2.08

99340.21

تعليق: ان نسبة التمويل الدائم المتحصل عليها أكبر من الواحد هذا يدل على تغطية الأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة، وهذا راجع لتحقيق المؤسسة ارتفاع في الأموال الدائمة.

2- نسبة تمويل الأصول المتداولة:

سنة n-1

- نسبة تمويل الأصول المتداولة = الأموال الدائمة

الأصول الجارية

89315.55= 2.15

41450.65

سنة n

207130.52= 14.68

140100.98

التعليق : ان نسبة تمويل الأصول المتداولة أكبر من الواحد وهذا يدل على تغطية الأصول المتداولة بواسطة الأموال الدائمة.

3- نسب السيولة:

سنة 1-_n

- السيولة العامة = اصول متداولة =41450.65 = 4.15

ديون قصيرة الجل9985.50

سنة n

4.33 =140100.98

32310.67

التعليق: نلاحظ أن نسبة السيولة العامة أكبر من 1، وهذا يدل على تغطية المؤسسة لديونها، وهذا ملائم لنشاط المؤسسة.

4 - نسبة سيولة الأصول:

سنة n-1

- نسبة سيولة الأصول = أصول متداولة =41450.65=0.41.

مجموع الأصول 99301.15

سنة n

$$\frac{140100.98}{239441.19} = 0.58.$$

التعليق: ان نسبة سيولة الأصول 0.41، 0.58 أي أن الأصول الثابتة أكبر من الأصول المتداولة وهذا لصالح المؤسسة.

4- الخزينة العامة: (سيولة مختصرة)

سنة n-1

- الخزينة العامة = قيم محققة + قيم جاهزة = $\frac{19350.50 + 7400}{\text{ديون قصيرة الأجل } 9985.50} = 2.67$

سنة n

$$\frac{47000.07+77930.13}{32310.67} = 3.86$$

التعليق: نلاحظ أن الخزينة العامة موجبة، وهذا دلالة على أن المؤسسة تعتمد على الديون.

5- نسب المديونية:

سنةn-1

- نسبة الاستقلالية المالية = أموال خاصة = $\frac{7815.45}{\text{مجموع الديون} = 27486.10} = 0.28$

سنة n

$$\frac{190160.58}{49271.60} = 3.85$$

ان نسبة الاستقلالية موجبة، هذا يدل على تغطية الديون بواسطة الأموال الخاصة.

- وفاء بالدين

سنة n-1

مجموع الأصول = 99301.15 = 3.61

مجموع الديون 27486.10

سنة n

= 239441.19 =4.85

49271.60

التعليقان نسبة قابلية السداد أكبر من 1، هذا يدل على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.

خاتمة الفصل.

من خلال تربصنا كانت مهمتنا دراسة وتحليل الوظيفة المالية لمؤسسة سونلغاز–البيض– وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي. ومن خلال دراسة الحالة التي قمنا بها وجدنا بأن المؤسسة تتمتع بصحة مالية جيدة حيث أنها:

- قادرة على تأمين توازنها المالي عن طريق تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة.
- تمول مشاريعها برؤوس أموالها الخاصة، حيث أن هناك انخفاض في الديون طويلة الأجل، وهذا ما يفسر دفع المؤسسة لديونها.

كما أنه من خلال هذه الدراسة الميدانية، تبين لنا بأن التحليل المالي يمثل مصدر معلوماتي جد هام بالنسبة للمؤسسة، وذلك من خلال تزويدها بمختلف المعلومات المالية التي تخ نشاطاتها، وهذا ما يسمح لها بمعرفة وتقييم وضعيتها المالية بدقة، واتخاذ القرارات بالشكل الصحيح.

الخاتمة العامة

يعد التحليل المالي عمل مستمر مع نشاط المؤسسة، حيث يعمل على تبيين العلاقة بين أصول وخصوم المؤسسة لبيان الوضعية المالية لها و مدى كفاءتها في إدارة أصولها، حيث لا يقتصر عمل المحلل المالي على الأداء الماضي أو الحالي للمؤسسة بل يمكنه إيضاح صورة مستقبلية للمؤسسة تمكنها من اتخاذ قرارات مستقبلية، وذلك باعتماده على عدة أدوات في عملية التحليل كالنسب والمؤشرات المالية وبيان التغيرات والاتجاهات، كل واحدة منها تقيم علاقة معينة، وعلى سبيل المثال يتم استخدام تحليل النسب لتقييم العلاقات بين عناصر القوائم المالية. وتستخدم النسب المالية لتحديد الاتجاهات على مر الزمن لمؤسسة ما أو للمقارنة بين مؤسستين أو أكثر عند نقطة معينة من الزمن، و يرتكز تحليل النسب المالية على ثلاثة جوانب رئيسية :السيولة والربحية والملاءة.

ولقد أصبحت المؤسسة محور أساسي الذي يدور حوله اقتصاد أي بلد، حيث أصبحت تهتم العديد من الأطراف سواء التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بها، وبالتالي أصبح لزاما على المؤسسة أن تكون في وضعية مالية جيدة تسمح لها بالبقاء واكتساب ثقة كل من يهمهم الأمر، ولمعرفة المؤسسة لوضعيتها المالية تلجا إلى التحليل المالي لقوائمها المالية للتخفيف من زحمة الأرقام في قوائمها المالية مما يساعد جميع الأطراف التي يهمها الأمر في الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة، حيث يساهم التحليل المالي كذلك بدوره في اتخاذ قرارات متعددة سواء بالنسبة للمؤسسة نفسها أو بالنسبة للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة.

وبناءا على ذلك ولمعالجة الموضوع قمنا بالجمع بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، قمنا بتسليط بعض أدوات / بالدراسة الميدانية وتحليل القوائم المالية لمؤسسة الكهرباء والغاز لولاية البيض قمنا بتسليط بعض الأدوات التحليل المالي، والتي مكنتنا من االوصول إلى نظرة حول الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تبين أن المؤسسة في وضع مالي جيد ولا تعاني من عجز في السيولة وهي قادرة على تسديد التزاماتها ولها القدرة على تحقيق الأرباح، ممايضمن للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة أن تتعامل معها بارتياح و اطمئنان.

نتائج البحث

من خلال المذكرة التي قمنا بإعدادها، يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- يستمد التحليل المالي معلوماته انطلاقا من مصدرين رئيسين: الميزانية المحاسبية التي هي استعراض القيم الخاصة بالممتلكات التي تمتلكها المؤسسة والتزاماتها في تاريخ معين مكونة من الأصول والخصوم، وجدول حسابات النتائج الذي هو متمم لها والغرض منه تحليل نتيجة السنة.
- ان المتابعة الدقيقة للعمليات تتم بالاعتماد على تقنيات تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية الذي هو مجموعة الدراسات التي تهدف الى التعرف على مدى قدرة الوحدة الاقتصادية، لاتخاذ القرارات المستقبلية لها.
- من اجل اعداد الميزانية المالية نقوم بإجراء تعديلات لازمة لذلك، تخ الأصول التي يحدث فيها تغير الحسابات عموديا، أما الخصوم فيتم اعادة تصنيفها حسب الآجال الطويلة والمتوسطة والقصيرة.
- يمكن تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب المالية وذلك بموجب العلاقة السببية القائمة بين حسابات القوائم المالية، وتحليل الميزاني المالية بواسطة التوازنات المالية.
- وكان لابد لنا من تجسيد الدراسة النظرية الى تطبيقية تزودنا بالخبرة وفهم جذور المشكلة وأبعادها ومن ثم القدرة على التحليل، وهذا ما حصلنا عليه من خلال تربصنا في شركة توزيع الكهرباء والغاز بولاية البيض، حيث أن استخدام أدوات التحليل المالي فيها أكثر وأوضح في تقييم الوضعية الحقيقية لها,
- وفي الأخير يتوجب على كل مؤسسة اقتصادية تسعى الى تحسين أدائها والحفاظ على بقائها، أن تولي اهتماما كبيرا للتحليل المالي، باعتباره أداة جوهرية في تقييم أداء المؤسسات وترشيد قراراتها بالشكل السليم.

قائمة المراجع.

- د. اليمين سعادة، "استخدام التحليل المالي في تقييم المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"، مذكرة تخرج ماجستير،2009،2008.
- ابراهيم شريفات، "ادارة وتحليل مالي"، دار الصفاء للنشر، عمان، 2000، ص 17.
- حسين، "التحكم المالي في المؤسسة"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1993،1992.
- رايس عائشة، "التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، الجزائر، 2008، 2009، ص42.
- د. رمضان زياد، "أساسيات التحليل المالي في المنشآت الصناعية والتجارية"، دار النشر، جامعة الأردن، 1984.
- زينات دراجي، "تقييم الأداء المالي في المؤسسة"، رسالة لنيل الماجستير، جامعة الجزائر، 1997، ص59.
- سنوسي ميلود، "التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرار داخل المؤسسة"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، 2008 ، 2009.
- عبد الحليم كراجة ومن معه، "الادارة والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص143.
- عبد الغفار حنفي، "أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
- علي فاضل جابر، "التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء"، مذكرة ماجستير، جامعة الدانمارك، 2006، ص13.
- هيثم محمد الزغبي، "الادارة والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2000.

- مـداني أمينـة، "الـتحكم المـالي في المؤسسـة الصـناعية"، مـذكرة ليسـانس، الجزائـر، 2005، 2006، ص47.
- د. منير شاكر محمد،د. اسماعيل اسماعيل، د. عبد الناصر نور، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص8، 9.
- ناصر دادي عدون، "التحليل المالي"، الجزء الأول، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1998.
- ناصر دادي عدون، "تقنيات مراقبة التسيير"، دار المحمدية العامة، الجزائر، طبعة 1990.
- وليـد ناجـي الحيـالي، "الاتجاهـات المعاصـرة في التحليـل المـالي، مـنهج علمـي وعملـي متكامـل"، عمـان، 2004، 21، 22.
- يجياوي سليمان، "محاضرات في الاستراتيجية المالية"، سيدي بلعباس، 2012.
- هيثم محمد الزغبي، "الادارة والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2000.
- معلومات مأخوذة من مؤسسة سونلغاز.
- المخطط الوطني للمحاسبة، "ديوان المطبوعات الجزائرية"، الجزائر، 1995، ص 29.
- الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975م والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة(صادر في الجريدة الرسمية العدد 37 بتاريخ 09 ماي 1975م)
- الأمـر رقـم 07-11 المـؤرخ في 25 نـوفمبر 2007م والمتضـمن النظـام المحاسـبي المالي(صـادر في الجريـدة الرسمية العدد 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007م)
- القرار المؤرخ في 26 جوان 2008م المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات (صادر في الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009م).

_محمد احمد العظمة يوسف عوض العدلي، المحاسبة المالية، مرجع سبق ذكره، ص448

_يوسف قريشي والياس بن ساسي ،التسيير المالي :دروس و تطبيقات ،الاردن. :دار وائل،2006،صفحة 204

MICHEL GERVAIS, Contrôle de gestion ,Paris :Edition Economica ,1997 ,p .104

_GEORGE DEPPALLENS ,J.P JOBARD ,Gestion financiére de l'enterprise ,Edition Sirey,1990 P.315

_ Pierre Vernimmen, OP, Cit, p p 68 – 69_

_ منير شاكر محمد،اسماعيل اسماعيل ،عبد ناصر نور التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ،الطبعة الاولى عمان ،دار وائل للنشر،2005 ص27

_ علي عباس،الادارة المالية في منظمات الاعمال،طبعة الاولى،عمان،مكتبة الرائد العلمية،2002،ص 105

_ حمزة محمود الزبيدي،التحليل المالي"تقييم الاداء و التنبؤ بالفشل"،المرجع السابق،ص،235

_ ناصر دادي عدون ،تقنيات مراقبة التسيير ،جزء الاول،الجزائر ،دار المحمدية العامة،1988،ص46_47

_ مبارك لسلوس التسيير المالي،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2004 ص24_25

[1]Pierre Vernimmen, OP, Cit, p p 68 – 69_

BERNARD COLSSEk,Gestion financiére de l'entreprise, 3éme Edition ,P .U.F.1993 P 63

_ الجريدة الرسمية،الصادرة في مارس 2009،العدد 19ص 35

_ محمد مطر ،التحليل المالي و الائتماني و الادوات و الاستخدامات العلمية ط1،عمان،دار وائل للنشر،2000ص16_17

_ امين السيد لطفي ،اعداد وعرض القوائم المالية في ضوءمعايير المحاسبة،الدار الجامعية،مصر،2008،ص130_131

_ الجعارات خالد جمال ،معايير التقارير المالية الدولية،اثراءللنشر و التوزيع،الأردن ص120_121

_ عبد الوهاب جبين تقييم الأداء جامعة سانت كليمنتس العالمية2009, ص23

_ مداني بن بالغيث،انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة ،الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية،بجامعة سعد حلب ،البليدة13_14ديسمبر2011

_ ولد رويس نذيرة،الاصول المتداولة و مدى تاثيرها في التحليل المالي ،مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية،تخصص محاسبة و تدقيق ،بجامعة سعد دحلب،البليدة2011ص121